جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي

The Impact of Enterprise Resource Planning Systems on Internal Control Effectiveness in the Kuwaiti Oil Sector

إعداد الطالب:

عادل عبد الرحمن الدوسري

إشراف:

الدكتور عودة أحمد بني أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2015

تعهـــد

أنا الطالب عادل عبد الرحمن الدوسري أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول الخاصة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت بإعداد رسالتي، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية عما سبق ذكره.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ١٤/٥/٢٠١٥

تفويــض

أنا عادل عبد الرحمن الدوسري أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: عادل عبد الرحمن الدوسري

التاريخ: ١٤/٥/٢٠١٥م

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **"أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي".**

بتاريخ: / /2015م.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور عودة أحمد بني أحمد	مشرفاً ورئيساً ....
الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري	عضواً ....
الدكتور سيف عبيد الشبيل	عضواً ....
الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري	عضواً خارجياً ....

شـكر وتقديـر

بعد شكر الله عز وجل على ما أنعم به من نعم كثيرة

أتوجه بالشكر والعرفان إلى جامعة آل البيت

وإلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة

أخصّ بكلّ الشكر والتقدير حضرة المشرف على الرسالة حضرة المربي الفاضل

الدكتور عودة أحمد بني أحمد

على إشرافه على هذه الرسالة وما بذله من جهد وعناية

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري، والدكتور سيف عبيد الشبيل، والأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري

على كل ما بذلوه من جهد وما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة

الإهــداء

إلى عائلتي

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

ERP	Enterprise Resource Planning
COSO	The Committee of Sponsoring Organizations
COBIT	Control Objectives for Information and Related Technology
CPA	Certified Public Accountant
CIA	Certified Internal Auditor
CMA	Certified Management Accountant
IIA	Institute of Internal Auditors
ISACA	Information Systems Audit and Control Association

أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي

إعداد الطالب:

عادل عبد الرحمن الدوسري

إشراف:

الدكتور عودة أحمد بني أحمد

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي، وإلى تحليل طبيعة الأثر المرتبط بين نظم تخطيط موارد المنشأة وفاعلية الرقابة الداخلية، وتكونت عينة الدراسة من (109) أفراد من الموظفين العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في القطاع النفطي الكويتي المكون من (11) شركة. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من محورين، تناول المحور الأول نظم تخطيط موارد المنشأة وتضمن (21) فقرة، في حين تناول المحور الثاني فاعلية الرقابة الداخلية في (13) فقرة.

وقام الباحث باستخدام الأساليب الاحصائية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار كولمجروف وسميرنوف (k–s) اللامعلمي، واختباري تضخم التباين واختبار التباين المسموح به (tolerance)، وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج أن مستويات كلاً من توافق عمليات المنشأة، ومستوى دعم الإدارة العليا، ومستوى إعادة هندسة عمليات الأعمال كانت متوسطة، في حين أن مستوى كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كان مرتفعاً، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة الحرص على رفع مستوى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة في الشركات النفطية العاملة في القطاع النفطي الكويتي، وأهمية تعيين موظفين في الأقسام المالية من حملة الشهادات المهنية.

الكلمات المفتاحية: نظم تخطيط موارد المنشأة، فاعلية الرقابة الداخلية، القطاع النفطي الكويتي.

The Impact of Enterprise Resource Planning Systems on Internal Control Effectiveness in the Kuwaiti Oil Sector

By:

Adel A. Al-Douseri

Supervisor

Dr. Audeh A. Bani-Ahmad

Abstract

The study aimed to indicate the impact of enterprise resource planning systems on the internal control effectiveness in the Kuwaiti oil sector, and to analyze the nature of the associated impact between the ERP systems facility and the internal control effectiveness, and study sample consisted of 109 individuals from employees working in the accounting departments of the (11) Kuwaiti oil companies. To achieve these goals, the researcher designed a questionnaire consisted of two dimensions, the first dimension about ERP systems and consisted of (21) paragraphs, while the second dimension about the internal control effectiveness consisted of (13) paragraphs.

The researcher used statistical methods of averages, standard deviations, as well as Kolmejrov and Smirnov (ks) test, and inflation variation, allowable variation (tolerance), and multiple regression analysis.

Results of the study showed that the impact of enterprise resource planning systems in the internal control effectiveness in the Kuwaiti oil sector was average, and the results showed that the levels of both the consensus

established operations, the level of top management support, and level of business process reengineering were average, while the level of efficiency of the IT department was high, the results also showed the presence of the impact is significant for enterprise resource planning systems in the internal control effectiveness in the Kuwaiti oil sector.

The study made a number of recommendations including the need to raise the level of concern for the application of ERP systems in the Kuwaiti oil companies, and the importance of recruiting staff in the financial sections from professional certification.

Keywords: Enterprise Resource Planning Systems, Internal Control effectiveness, Kuwaiti Oil Sector.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- فرضيات الدراسة
- مخطط الدراسة

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها، كما يتضمن أهداف الدراسة وأهميتها ومصطلحاتها، وفرضياتها ومخططها.

المقدمة:

كنتيجة حتمية للتطور التقني السائد في العالم في العقود الأخيرة، أصبحت معظم منظمات الأعمال بما فيها القطاع النفطي الكويتي في اتجاه واضح نحو تبني التقنيات الحديثة في أعمالها، حيث أصبحت تعمل هذه المنظمات على محاولة الاستفادة مما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا في تحسين أدائها العام وتفعيل رقابتها الداخلية، ولعل من أهم هذه النظم التي بدأت معظم منظمات الأعمال بتطبيقها هي نظم تخطيط موارد المنشأة (Enterprise Resource Planning Systems (ERPs) (سلمان، 2008).

وقد ساهمت نظم تخطيط موارد المنشأة في تمكين منظمات الأعمال بشكل عام، والمنظمات الانتاجية على وجه الخصوص من توفير المعلومات الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب لمستخدميها في إدارة المنظمة لاتخاذ القرارات المناسبة، وتحقيق أفضل رقابة داخلية ممكنة على عمل

وظائف هذه المنظمة في كافة الأقسام. حيث تعمل نظم تخطيط موارد المنشأة على دمج كافة العمليات في المنظمة داخل نظام واحد متكامل له قاعدة بيانات منفردة يتم الوصول لها من جميع الأطراف الداخليين والخارجيين بهدف جعل عملية مشاركة المعلومات سلسة ومرنة وموثوقة، وتساهم في تطوير الاتصال عبر حدود المنظمة، ما يسهل من عملية اتخاذ القرارات الهادفة لتحسين أداء المنظمة، حيث تكون قراراتهم مبنية على قاعدة بيانات موثوقة وشاملة لكافة أنشطة المنظمة، ما يمكن إدارة المنظمة من تحقيق أفضل رقابة داخلية ممكنة (عصيمي، 2011).

ولضرورة تكامل المعلومات بما يخدم أغراض المنظمة وأهدافها، ظهر هذا الاتجاه الخاص بنظم تخطيط موارد المنشأة ليكون مدخلاً شاملاً يقوم بشكل أساسي على برمجيات وتطبيقيات ذات استخدام واسع في النطاق الوظيفي، مثل المحاسبة، والتمويل، وإدارة الموارد البشرية، والتصنيع، واللوجستية (Wilkinson et al., 2000, 162). ونتيجة لهذا الاتجاه بدأت معظم منظمات الأعمال تتجه إلى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة لديها.

مشكلة الدراسة:

في ظل التطور التكنولوجي السائد في العالم أصبحت منظمات الأعمال تسعى إلى امتلاك نظم متطورة تلبي احتياجاتها، مثل نظم تخطيط موارد المنشأة القادرة على خلق حالة من التكامل والتواصل بين كافة أنشطة المنظمة بهدف توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مالية وإدارية تصب في صالح تحسين الأداء العام للمنظمة، ما يمكّن إدارة المنظمة من الوصول إلى أفضل

فاعلية ممكنة في الرقابة الداخلية، وبما أن القطاع النفطي الكويتي يعد منتجاً لما يعادل (95%) من إجمالي الناتج القومي لدولة الكويت، إضافة لكونه المشغل الأكبر للكفاءات الوطنية في القطاع الخاص، أصبح من الضرورة الاهتمام بهذا القطاع وتطويره بشكل مستمر. وبناءً عليه، تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي. وتتحدد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما أثر نظم تخطيط موارد المنشأة (توافق عمليات المنشأة، ودعم الإدارة العليا، وكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات، وإعادة هندسة عمليات الأعمال) في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي؟

وتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- **السؤال الفرعي الأول:** ما أثر توافق عمليات المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** ما أثر دعم الإدارة العليا في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** ما أثر كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي؟
- **السؤال الفرعي الرابع:** ما أثر إعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في بيان أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي، حيث سيقوم الباحث بتحقيق الهدف الرئيس عبر جملة من الأهداف الفرعية، على النحو الآتي:

1. بيان أثر توافق عمليات المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.
2. بيان أثر دعم الإدارة العليا في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.
3. بيان أثر كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.
4. بيان أثر إعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال بيان أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي، حيث أنه من المؤمل أن يستفيد من نتائج الدراسة الحالية كلاً من الشركات النفطية الكويتية، إضافة للجهات المعنية في الحكومة الكويتية، وكافة الشركات التي تطبق نظم تخطيط موارد المنشأة، إضافة للباحثين المعنيين بموضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

نظم تخطيط موارد المنشأة (ERPs): برمجيات تطبيقية قياسية جاهزة يتم تصميمها بالاعتماد على أفضل الخبرات في مجال الأعمال، وتتضمن هذه التطبيقات حلولاً متكاملة لجميع الأعمال الرئيسة في المنظمة (Cedric, 2009, 31). وتقاس من خلال الأبعاد الآتية:

توافق عمليات المنشأة (Enterprise Operations Consensus): توافق أعمال المنشأة مع نظم تخطيط موارد المنشأة بما يلبي حاجات المستخدمين لإنجاز المهام المطلوبة (Wang et al., 2008).

دعم الإدارة العليا (Top Management Support): الدعم والالتزام والتفويض من الإدارة العليا وتوفير الموارد اللازمة لضمان نجاح نظم تخطيط موارد المنشأة في المهام المرجوة منه (Ifinedo, 2008).

كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات (IT Department Efficiency): المهارات والخبرات في تكنولوجيا الحاسوب التي يتمتع بها العاملون في قسم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة (Kraemmergaard & Rose, 2002).

إعادة هندسة عمليات الأعمال (Business Process Reengineering): إعادة تصميم عمليات الأعمال لتحقيق تحسينات هائلة في التكلفة والجودة والخدمة والوقت (الدجني، 2013، 319).

الرقابــة الداخليــة (Internal Control): الخطـة التنظيميـة المتبعـة فـي المنظمـة مصـحوبة وفقاً لمقاييس خاصـة تهدف إلـى حمايـة أصـول المنظمـة وضـبط بياناتها المحاسبية ومراجعتها وفحص دقـة هـذه البيانـات ومـدى موثوقيتهـا، وزيـادة الكفايـة الإنتاجيـة وتشـجيع العـاملين علـى التمسـك بالسياسـات الإدارية (سلامة، 2014، 4).

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

HO لا يوجد أثر لنظم تخطيط موارد المنشأة (توافق عمليات المنشأة، ودعم الإدارة العليا، وكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات، وإعادة هندسة عمليات الأعمال) في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

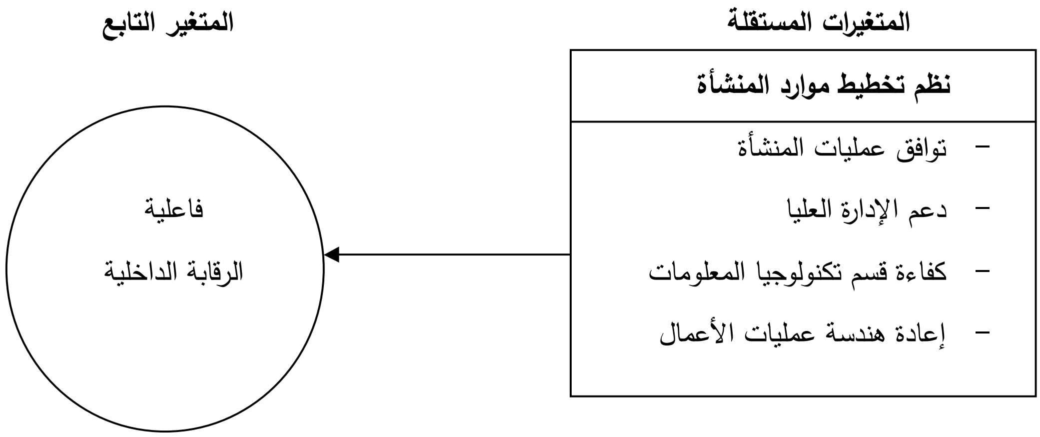
Ho1 **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر لتوافق عمليات المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

Ho2 **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر لدعم الإدارة العليا في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

Ho3 **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر لكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

Ho4 **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

مخطط الدراسة:



شكل (1)

مخطط الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: نظم تخطيط موارد المنشأة
- المبحث الثاني: الرقابة الداخلية
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول نظم تخطيط موارد المنشأة، في حين يتناول المبحث الثاني الرقابة الداخلية، أما المبحث الثالث يتناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وعلى النحو الآتي:

1-1 المبحث الأول: نظم تخطيط موارد المنشأة

تعد نظم تخطيط موارد المنشأة برمجية مصممة لخلق تكامل بين أنشطة الأعمال عن طريق تكامل أنواع من الوظائف المنفصلة، وتختلف هذه النظم عن النظم التقليدية حيث تربط عمليات المنشأة ذات الصلة الواحدة بالأخرى من خلال أتمتة تدفق العمل وقواعد البيانات العلائقية، والتي تسهل الحصر والمعالجة المباشرة للأحداث الاقتصادية. لذا، وحتى تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دورها عبر التنسيق والترتيب، لا بد من وجود إطار يحدد عمل هذه المعلومات وتوزيعها بين إدارات المنظمة (بركات، 2011).

وقد عرّف (Subramoniam et al., 2009, 655) نظام تخطيط موارد المنشأة بأنه "نظام معلومات صمم لتنسيق جميع الموارد والمعلومات والأنشطة لإتمام عمليات الأعمال في المنشأة، ويعتمد على قاعدة بيانات مشتركة وتصميم برمجي خاص".

وتهدف نظم تخطيط موارد المنشأة لمساعدة الإدارة من خلال تحديد أفضل ممارسات الأعمال وتجهيز الإدارة بالمعلومات السليمة لاتخاذ القرار في وقته. وصممت نظم تخطيط موارد المنشأة لتحسين كافة جوانب العمليات الرئيسية عبر كافة أقسام الشركة وأنشطتها برمتها ابتداءً من التخطيط حتى التنفيذ، والإدارة، والرقابة (Sarkis & Gunasekaran, 2006). ويتم تحقيق ذلك بواسطة تجميع العمليات والوظائف التي كانت متفرقة ومشتتة في السابق لتدمج وتجمع وتنسق بشكل متصل في قاعدة بيانات مركزية (Harrison, 2004). ونتيجة ذلك، يمكن لنظم تخطيط موارد المنشأة أن تسهل بفعالية أكبر إنجاز المهام اليومية، وخفض النشاطات الزائدة والمزدوجة التي تستهلك الوقت والمال وذلك من خلال تقنين الإجراءات الأساسية، والتخلص من مستودعات البيانات بواسطة تكوين مخزن مركزي لبيانات أعمال وتكون وقتية، والمساعدة في تخصيص وإدارة أكثر فعالية للموارد، وتقليل التكاليف غير المباشرة، وتحسين التخطيط الاستراتيجي بإتاحة المجال لتقييم دقة للحاجات التي تتطلبها الأعمال، وتفعيل قياس الأهداف إزاء النتائج (Business Software, 2010).

وتتكون نظم تخطيط موارد المنشأة من عدد من العناصر التي تمثل أبعاد هذه النظم، وعلى النحو الآتي:

1-1-1 التوافق بين نظم تخطيط موارد المنشأة وإجراءات الأعمال:

أورد (Wang et al., 2008) أنه على الرغم من الكمية الكبيرة من الوقت والمال التي يتم انفاقهم على تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة، إلا أن جزء صغير من الشركات حققت بشكل تام فوائد

تنفيذ هذا النظام، حيث أن هناك فجوة بين متطلبات الشركة من جهة، ومزايا نظم تخطيط موارد المنشأة من جهة أخرى، ومن الأهمية إشراك العاملين الفنيين والمستخدمين الرئيسيين في تنفيذ نظام تخطيط موارد المنشأة، ذلك أن اختيار حزمة نظم تخطيط موارد المنشأة بأعلى درجة من التوافق مع عمليات الأعمال سوف يقلل الجهد والوقت والمخاطر لأدنى حد، مما يضيق الفجوة بين نظم تخطيط الموارد وعمليات الأعمال. وقد عرّف (Swan et al., 1999) توافق الإجراءات المؤسسية بأنها المدى الذي يمكن فيه لنظم تخطيط موارد المنشأة أن تبي حاجات العميل. كما أوضح (Soh et al., 2000) بأن التوافق المؤسسي قد يكون الأسوأ في الدول النامية، بسبب عدم التزام منظمات الأعمال في هذه الدول بالخطوات والإجراءات التي تبنى من خلالها معظم نظم تخطيط موارد المنشأة وفقاً للممارسات والمعايير الأوروبية أو الأمريكية. وفي ضوء أهمية توافق نظم تخطيط موارد المنشأة في الإجراءات المؤسسية، اعتبر (Hong & Kim, 2002) أن المتغيرات التي تؤثر في توافق نظم إدارة الموارد وعمليات الأعمال تتمثل بكل من البيانات، والإجراءات والأعمال، والتي تقيس التوافق بين نظم تخطيط موارد المنشأة وإجراءات الأعمال.

1-1-2 دعم الإدارة العليا:

إن كلاً من الدعم، والالتزام، والتفويض، والتوجيه من الإدارة العليا يعتبر ضرورياً لضمان النجاح الكلي لنظم تخطيط موارد المنشأة، حيث تعتبر هذه العوامل الحاسمة والرئيسة لضمان نجاح تنفيذ نظم تخطيط موارد المنشأة (Ifinedo, 2008) وعلى العكس من ذلك، فإن من أسباب فشل تنفيذ

نظم إدارة الموارد هو عدم دعم الإدارة العليا لتنفيذ هذه النظم كما أوضح كل من (Garg & Garg, 2013)، فإذا لم يحظى تنفيذ نظام تخطيط موارد المنشأة بدعم الإدارة العليا يمكن أن يخفق استخدام هذا النظام في تحقيق التوقعات المنشودة، ومن بين العوامل الأخرى المتعلقة بالاستخدام الناجح هي إدارة التغيير والفهم الواضح للأهداف (Harrison, 2004).

1-1-3 دعم موردي نظم تخطيط موارد المنشأة:

إن اختيار الشركات التي تورد نظم تخطيط موارد المنشأة يعتبر غاية في الأهمية في تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة بشكل فعال، وينطوي هذا الاختيار على التزام مدى الحياة مع المورد للنظام، نظراً لأهمية استخدام أحدث الوحدات والإصدارات من أنظمة تخطيط موارد المنشأة (Davenport & Short, 1990). وينبغي على المؤسسات أن تدرس تمركز سوق البائع، ومراجعة سجله مع العملاء، ورؤيته للمستقبل، ومع من يتحالف استراتيجياً (Harrison, 2004)، ومن العوامل المؤثرة أيضاً في نظم تخطيط موارد المنشأة من جراء الدعم من موردي نظم تخطيط موارد المنشأة هي الدعم التقني خلال وبعد تنفيذ نظام تخطيط موارد المنشأة، ونوعية الدعم التقني، وكفاءة التدريب المقدم (Wang et.al, 2008).

1-1-4 كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات:

أورد (Kraemmergaard & Rose, 2002) عدة كفايات إدارية لازمة لدمج نظم تخطيط موارد المنشأة بنجاح في المؤسسة، حيث أوضحا أن كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في دعم النظم

المختلفة والأقسام بالتطوير، والصيانة، والتحديثات تشير إلى تطور وظيفة قسم تكنولوجيا المعلومات، وينقلها من كونها فنية بحتة إلى كونها فنية وموجهة بالعاملين، كما ذكر (Harrison, 2004) بأن قسم تكنولوجيا المعلومات يبدي سلوكاً واضحاً في تحفيز مستخدمي نظم تخطيط موارد المنشأة على التواصل مع العاملين واستقبال آراء المستخدمين بهدف تحسين عملية إدخال البيانات ومخرجاتها.

1-1-5 إعادة هندسة العمليات:

أورد كل من (Cheng & Wang, 2006) بأن عامل النجاح الحاسم لنظام تخطيط موارد المنشأة هو إعادة هندسة عمليات الأعمال، أو (الهندرة) الذي شاع استعماله كمصطلح، حيث أن الهندرة هي "إعادة تصميم عمليات الأعمال لتحقيق تحسينات هائلة في المجالات المهمة في المنظمة مثل التكلفة، والجودة، والخدمة، والسرعة"، ومن جهة أخرى أكد (Saini et al., 2013) بأن قدرة المنشأة على التكيف مع المتغيرات تعتبر عاملاً أساسياً لضمان نجاح تنفيذ نظم إدارة الموارد في المنظمة.

1-2 أتمتة نظم المعلومات المحاسبة وصولاً إلى نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP):

إن أتمتة نظم المعلومات المحاسبية بحد ذاته يمثل تحولاً تاريخياً في علم المحاسبة، إلا أن ذلك التحول لم يقف إلى حد معين، فقد تطورت تلك الأتمتة لتواكب متغيرات البيئة وتكنولوجيا المعلومات التي انطلقت بشكل مذهل منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، ومع التطور الاقتصادي والتقني في مختلف المجالات لم يعد الدور التوثيقي للمحاسبة كافياً ومقنعاً، فقد ازدادت الحاجة إلى

المعلومات، وترتب على مهنة المحاسبة أن تساهم في تزويد المستخدمين الداخليين والخارجيين بالمعلومات وذلك من أجل التخطيط ورسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن المحاسبة قد أخذت إلى جانب الدور التوثيقي دوراً إعلامياً يفرض على المحاسب أن يساهم من خلال هذا الدور بتوفير أتمتة المعلومات المحاسبية، وتكون معلومات عند الطلب وحسب المواصفات جيدة كماً ونوعاً، كما يجب على المحاسبة أن تقدم بالإضافة إلى المعلومات التقليدية معلومات موجهة نحو عملية اتخاذ القرارات، أي معلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط معلومات عن الفترات الماضية (Saini et al., 2013).

وتعد مراحل تطور أتمتة نظم المعلومات المحاسبية بمثابة الطريق التي قادت إلى تشكيل نظم تخطيط موارد المنشأة، وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل على النحو الآتي:

1-2-1 مدخل المعلومات (File Approach): إن بداية أتمتة نظم المعلومات المحاسبية كانت من خلال هذا المدخل، وبموجب هذا المدخل توجد ملفات فردية ومنفصلة بحيث لا ترتبط بعضها إلى البعض الآخر، ويستطيع المستخدم أن يتعامل مع تلك الملفات بشكل مستقل وبمعزل عن بقية الملفات، كذلك فإن الشركات التي تحتاج إلى المعلومات الجديدة تقوم بإنشاء ملفات جديدة، ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة في عدد الملفات الرئيسية المخزونة. ونجم عن هذا المدخل مشاكل عديدة في خزن وتحديد البيانات وتداول المعلومات، حيث تتكبد الشركة والمستخدم تكاليف إضافية فضلاً عما ينتج من اختلاف في قيم البيانات نتيجة تحديثها، أي أنه قد يتم تحديث بيانات لملف معين ولا يتم تحديث نفس

البيانات في ملف آخر، فمثلاً عند تغير عنوان العميل يتم تغييره في ملف العملاء ولكن ربما لا يتم تغيره في ملف المدينين (Garg & Garg, 2013).

2-2-1 مدخل قاعدة البيانات (Data Base): إن انتشار تطبيقات الحاسوب في مجال المحاسبة يزيد من عدد الملفات اللازمة للقيام بالعمليات المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية، وعليه يصبح هناك تكرار للبيانات نفسها في ملفات أخرى، ولتفادي تعدد الملفات وتكرار البيانات ينشأ تنظيم واحد متكامل يسمى بقواعد البيانات، ويعرف على أنه مجموعة أو حصيلة منظمة من البيانات المترابطة. ويتعامل منهج قاعدة البيانات مع هذه البيانات على أنها مصدر للشركة يجب أن يستخدم ويدار من قبلها وليس فقط من الأقسام أو الوظائف المكونة لها، وذلك عن طريق تحويل الملفات الرئيسة إلى مجمعات كبيرة للبيانات تكون عامة للشركة وغير مخصصة لأحد من الأقسام، ويمكن استخدامها من قبل كافة المستخدمين المخولين، كما يمكن الدخول إليها بواسطة العديد من تطبيقات البرامج، وهذا يبين أن قاعدة البيانات قد أزالت الفصل الحاصل للبيانات المحفوظة في الملفات. حيث أن تخزين البيانات يتم مرة واحدة مما يقلص من كمية البيانات بشكل كبير، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض الخزن فضلاً عن سهولة إجراءات التحديث. وعلى الرغم من المميزات الكبيرة التي وفرها مدخل قاعدة البيانات إلا أنها تفتقد إلى تحقيق التكامل بين البيانات الداخلة والخارجة لتتمكن الإدارة من تحليلها واتخاذ القرارات الاستراتيجية على ضوئها (Saini et al., 2013).

1-2-3 تخطيط موارد المنشأة (ERP): يعد هذا المفهوم من المفاهيم اللوجستية، كتخطيط الموارد المادية وتخطيط الموارد التصنيعية، وبدلاً من استخدام أنظمة متعددة لإدارة أعمال الشركة فإن نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) توفر للشركة انسيابية الأنشطة التقليدية المستقلة عن بعضها بنظام واحد. وتمهد نظم تخطيط موارد المنشأة لتكامل العمليات الرئيسية للشركة كأمر الإدخال، وعملية التصنيع، والمشتريات، وحسابات الدائنين، والأجور، والموارد البشرية، عكس ما هو متعارف عليه في المدخل التقليدي لقاعدة البيانات والذي بموجبه يكون لكل قسم من أقسام الشركة نظم حاسوبي خاص به يتولى تنفيذ عمليات يومياً وبشكل مستقل عن الأقسام الأخرى. ويتم بموجب نظم تخطيط موارد المنشأة دمج عمليات جميع الأقسام بنظام واحد متكامل له قاعدة بيانات منفردة يتم الوصول إليها من جميع الأطراف الداخليين والخارجيين، بحيث تجعل عملية المشاركة بالمعلومات سلسلة وتساعد على تطوير الاتصال عبر حدود الشركة (Garg & Garg, 2013).

1-3 تكامل نظم تخطيط موارد المنشأة مع نظام المعلومات المحاسبي:

تتحدد وظيفة نظم تخطيط موارد المنشأة بمجموعتين من التطبيقات هما التطبيقات الرئيسة والتطبيقات التحليلية، على النحو الآتي: (Vaassen, 2005)

1-3-1 التطبيقات الرئيسة (Core Application):

إن التطبيقات الرئيسة تمثل تطبيقات عملية تدعم أنشطة الأعمال بشكل يومي، وعادة تشمل المبيعات والتوزيع وتخطيط الأعمال وتخطيط الإنتاج والرقابة اللوجستية، وتكامل التطبيقات الرئيسة

لنظم تخطيط موارد المنشأة مع نظام المعلومات المحاسبي سيعزز من سلسلة عرض أي شركة وفقاً لما يلي:

- إن تطبيقات المبيعات والتوزيع لنظم تخطيط موارد المنشأة تتكامل مع دورة الإيرادات لنظام المعلومات المحاسبي والتي تهتم بأمر الإدخال، وجدولة تسليم البضائع، والتأكد من البضائع المتاحة للبيع، وحدود ائتمان الزبون، وهذا ما يعزز أنشطة النقل والتخزين في سلسلة العرض. وبموجب ذلك التكامل سيتمكن جميع المستخدمين من الدخول إلى قاعدة البيانات العامة الخاصة بنظم تخطيط موارد المنشأة ومعرفة حالة كل أمر في أي مرحلة وصل، فضلاً عن إمكانية الزبون معرفة موقع طلبه من خلال الإنترنت بصورة مباشرة، ونتيجة لذلك التكامل سيتم تخفيض الأنشطة اليدوية وحفظ الوقت والحد من الأخطاء البشرية.
- تطبيقات تخطيط الأعمال تتكامل مع دورة المشتريات في نظم المعلومات المحاسبية، وتشمل تنبؤ الطلبات وتخطيط الإنتاج وكذلك المعلومات الروتينية المفصلة التي تصف تتابع مراحل عمليات الإنتاج الفعلية، وهذا ما يعزز فاعلية أنشطة المشتريات وإدارة المخزون وتنبؤ الطلبات في سلسلة العرض.
- توفر نظم تخطيط موارد المنشأة أدوات مرنة لمساعدة المديرين في تجنب النقص في المواد والعمالة والتسهيلات الأخرى من خلال تزويدهم بتقارير نوعية كتقرير الاستثناءات الذي يحدد الحالات المحتملة الحدوث كتأخر عملية استلام المواد، وتقرير إنتاج المستلزمات المادية الذي

يوضح عملية شحن المواد الجاهزة، وتقرير طلبات المخزن الذي يستخدم كمرحلة إطلاق أوامر شراء المواد الصادرة إلى الموردين للمواد غير المتوفرة في المخازن.

- تتكامل التطبيقات الخاصة بالرقابة الانتاجية مع دورة الانتاج في نظم المعلومات المحاسبية والتي تشمل جدولة الانتاج التفصيلية وتكاليف أنشطة الأوامر الانتاجية، وهذا ما يعزز من أنشطة جدولة الانتاج وأمر العمل في سلسلة العرض.
- تتكامل التطبيقات اللوجستية مع دورتي المشتريات والايرادات في نظم المعلومات المحاسبية والتي تهتم بتسليم المنتجات الى الزبون في الوقت المحدد، وتهتم كذلك بأمور الشحن وإدارة المخازن والمخزون، وهذا ما يعزز من أنشطة النقل وخدمه الزبون في سلسلة العرض.

2-3-1 تطبيقات المعالجات التحليلية لنظم تخطيط موارد المنشأة Analytical Processing:

تمثل تطبيقات المعالجات التحليلية التطبيقات الثانية لنظم تخطيط موارد المنشأة، وهي بمثابة وسيلة دعم القرار الاداري بالتكامل مع المعلومات التي تصل بالوقت المناسب، والتي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي من أجل تطوير الأداء وتحقيق الميزة التنافسية، وتشمل هذه النظم دعم القرار، وصياغة واسترجاع المعلومات، وتكوين التقارير التحليلية الخاصة والمستنبطة من أنشطة سلسلة العرض، وبناءً على ذلك فإن هذه التطبيقات تحتاج إلى ما يعرف بمخزن البيانات، والمتمثل بقاعدة بيانات مخصصة للبحث السريع والاسترجاع والاستعلام الخاص وسهولة الاستخدام.

2-1 المبحث الثاني: الرقابة الداخلية

عرّف نسمان (2009، 38) الرقابة الداخلية بأنها "وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم الكثير من الأنشطة داخل المنشأة، وتتعامل هذه الوظيفة أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنها قد تتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية في المنشأة".

في حين أن معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors IIA, 2009, 11) عرفها بأنها "وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تم تدقيقها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفئاً بتكلفة معقولة.

أما محمود وآخرون (2011، 20) فقد تناول تعريفهم للرقابة الداخلية من حيث التنظيم على أنها خطة تنظيم، تتضمن كل الطرق والمقاييس والمعايير والاجراءات المنظمة التي تضعها الإدارة للمحافظة على الأصول من الاختلاس، وسوء الاستخدام، وضمان دقة البيانات المحاسبية وسلامتها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتحقق من اتباع السياسات الموضوعة.

وفي نفس الاتجاه ذهب كل من نظمي والعزب (2012، 124) في تعريفهم للرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية ضمن أسس ومقاييس متبعة في المشروع وذلك لحماية أصوله، وضبط وتدقيق

البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها والاعتماد عليها، وزيادة كفاءتها الانتاجية، والتشجيع على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

1-2-1 مفهوم الرقابة الداخلية:

يتمثل مفهوم الرقابة الداخلية في المنشأة بخط الدفاع الأول الذي يعمل على حماية مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة شكل عام، فهي نظام يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة (نسمان، 2009، 123).

لذلك يقع على عاتق إدارة المنظمة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، فضلاً عن مسئولياتها في المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، كما أن هناك التزاماً قانونياً يقع على عاتق المنظمة، الأمر الذي يساهم في حماية أصحاب المصلحة في المنشأة وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بها (جمعة، 2009، 47).

2-2-1 تطور أهمية الرقابة الداخلية:

يتمثل الدور الرئيس للرقابة الداخلية في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المنشأة، حيث ازدادت الحاجة إلى ضرورة تحسين الأداء الرقابي للمنشأة، وذلك وفقاً لزيادة حالات فشل المنظمات وإفلاسها، والتغيير في أنماط الملكية، والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات (الصبان، 2003، 112). وقد أدى فشل العديد من المنشآت وخصوصاً بعض حالات الانهيار لشركات عملاقة إلى زيادة

الاهتمام من قبل المستثمرين، والمشرعين، والباحثين، وغيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات، حيث أشارت المؤشرات أن ضعف الأداء الرقابي في المنشآت نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة، أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق، أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي هي العامل الأهم في هذا الشأن (لطفي، 2007، 187).

كما أن التغيير في أنماط الملكية نتيجة تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المنشآت الاستثمارية، مثل صناديق الاستثمار، والبنوك وغيرها، أدى إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، وبدأ هؤلاء المستثمرون يناشدون بضرورة التغير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المنشآت بما يحقق الحماية لمصالحهم (نقاز، 2008، 91).

وكنتيجة حتمية لهذه التطورات ظهرت الحاجة إلى ضمان حقوق المستثمرين من خلال تدخل الجهات الرقابية والتشريعية المختصة التي أدى تدخلها إلى تغيير في البيئة النظامية في المنشآت على النحو الآتي: (بوتين، 2005، 23)

1. صدور تقرير لجنة تريدواي في عام 1987 الذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المنشآت، وينادي التقرير بضرورة تحسين

الأداء الإداري، ووجود لجان تدقيق مستقلة وفاعلة، وإشراف دقيق للجان التدقيق للتأكد من استقلالية كل من المراقب الخارجي والمراقبين الداخليين.

2. صدور قانون (ساربانيس – أوكسلي Sarbanes-Oxly Act) عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002 نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة، والذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها شركات المساهمة، فبعد ارتفاع عدد الفضائح العالية في الولايات المتحدة، بما في ذلك شركة انرون و وورلدكوم، صدر قانون ساربانيس أوكسلي-Sarbanes Oxley Act بغرض حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح أو التعريف المقدمة عملاً لقوانين الأوراق المالية، ولأغراض أخرى، وهذا النظام يؤثر على جميع المنشآت المدرجة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة. ويتطلب كل تقرير سنوي يحتوي على تقرير للرقابة الداخلية وذلك يتضمن تقييماً لفاعلية هيكلة وإجراءات المراقبة الداخلية من الجهة المصدرة لإعداد التقارير المالية، حيث زادت أهمية التدقيق الداخلي مع متطلبات هذا القانون، فبالرغم من أن هذا القانون لم يحدد بشكل قاطع دور وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة المؤسسات، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة التدقيق، والمراقب الخارجي، والإدارة العليا ومجلس الإدارة يقتضي أيضا توسيع دور التدقيق الداخلي باعتباره طرفاً رابعاً في حوكمة المؤسسات.

3. صدور عدد من التوصيات لمعهد المراقبين الداخليين في أبريل 2002 والتي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة، وضرورة إنشاء وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي والإبقاء عليها، على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين، فضلا عن إصدارها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتبارا من سنة 2004، والتي تخضع للتحديث من فترة إلى أخرى حسب المستجدات التي تؤثر عليها.

1-2-3 أنواع الرقابة الداخلية:

تتمثل أنواع الرقابية الداخلية في كل من الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي، وفيماي لي تفصيل بذلك:

1. **الرقابة الإدارية:** وهي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين (نظمي والعزب، 2012، 135). وقد تم تأسيس الرقابة الإدارية لتقدم مستوى مقبولاً من الحماية لاستخدام الحاسوب والبرامج التطبيقية وملحقاتها، كما تتضمن الإجراءات اللازمة لضمان حصول الموظفين الذين

يستخدمون الحاسوب في أعمالهم على التفويضات المطلوبة وبرامج السرية الملائمة لأعمالهم، فالرقابة الداخلية هي النظام الذي يمنع وقوع الأعمال غير القانونية أو يكتشفها عند وقوعها (Weber, 1999, 35). وقد أوضح الوردات (2006، 126-127) أن القرارات الإدارية يتم اتخاذها بناءً على المعلومات التي تولدها نظم المعلومات الإدارية في المنشأة لتلبي حاجات الإدارة، مع مراعاة أن تكون المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون صحيحة وموثوقة، حيث أن الرقابة الإدارية تهدف إلى تحقيق أكبر كفاية انتاجية ممكنة، والعمل على تنفيذ السياسات الإدارية من قبل الأقسام المختلفة وفقاً للخطة المرسومة للعمليات والأنشطة في المنشأة.

2. **الرقابة المحاسبية**: تتمثل في الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة عن الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول، ووجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين (نظمي والعزب، 2012، 135). وتتألف الرقابة المحاسبية من النشاطات المالية وإجراءات المراجعة والتدقيق المالي والحسابي على حسابات المنشأة وإعداد التقارير بشأنها من خلال تنفيذ المعاملات على أساس الموافقة العامة

الصادرة عن إدارة المنشأة، وتسجيل هذه المعاملات المالية في السجلات المالية المعتمدة للمنشأة، إضافة لاستخراج التقارير (الوردات، 2006، 124). وقد أوضح المطارنة (2006، 213-214) أن مدقق الحسابات هو المسئول عن نظام الرقابة المحاسبية في المنشأة كونها عملية مختصة بالتدقيق ودقة البيانات المالية المسجلة بالدفاتر، ومدى امكانية الاعتماد عليها ومدى ملاءمتها، كذلك اكتشاف الأخطاء أو التلاعب والاختلاس، حيث يجب على مدقق الحسابات فهم النظام المحاسبي لتشخيص وفهم المعاملات الرئيسة لعميات المنشأة، والسجلات المحاسبية والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية، وفهم طرق معالجة التقارير المحاسبية والمالية.

3. **الضبط الداخلي**: يتمثل في الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات (نظمي والعزب، 2012، 136). ويختص الضبط الداخلي بالمحافظة على أصول المنشأة وموجوداتها عن طريق مراجعة عمل وأداء كل موظف، وتتم هذه العملية بمراجعة موظف آخر لضمان حسن سير العمل وعدم الوقوع في الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ويعد

الضبط الداخلي بمثابة الجزء الميكانيكي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومه الواسع، ويتم تحقيق من خلال: (الوردات، 2006، 124–126)

- تناوب الأفراد على وظيفة معينة أو عمل معين لضمان اكتشاف الخطأ أو الغش والتلاعب، وللحصول على وجهات نظر جديدة حول العمل.
- إجراء الجرد المادي للأصول من قبل أشخاص محايدين.
- حصول كل شخص في المنشأة على إجازة سنوية على أن يقوم بمهامه موظف آخر خلال غيابه.
- عدم توكيل أي موظف بأعمال تزيد عن مقدار حدود مسئولياته الوظيفية.
- تدفق العمل، أي أن الانتهاء من مهمة أحد الأفراد هي بداية مهمة فرد آخر.
- عدم احتفاظ موظف بأكثر من عهدة أو نوع من الأصول القابلة للاحلال.

1-2-4 أبعاد الرقابة الداخلية:

أورد كل من ستينبارت ورومني (2009، 282) أن مسألة الرقابة تتحدد في ثلاثة أبعاد رئيسة كما أوضحتها منظمة تدقيق ورقابة نظم المعلومات (Information Systems Audit and Control Association ISACA) على النحو الآتي:

1. أهداف العمل: لتحقيق أهداف العمل ينبغي أن تخضع المعلومات للمعايير المسماة متطلبات العمل الخاصة بالمعلومات. وتنقسم المعايير إلى سبع فئات مفصلة في أهداف: الفعالية

(الملاءمة، والموثوقية، والتوقيت)، والكفاءة، والسرية، والنزاهة، والمتانة، والالتزام بالمتطلبات القانونية، والموثوقية.

2. موارد تكنولوجيا المعلومات: وتشمل الأفراد، ونظم التطبيق، والتكنولوجيا، والمرافق، والبيانات.

3. عمليات تكنولوجيا المعلومات: وتنقسم إلى أربعة مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، والاستملاك والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة.

إذاً، فإن لنموذج (Control Objectives for Information and Related Technology "COBIT") تأثير كبير على نظم المعلومات، فهو يساعد المديرين وأصحاب القرار على كيفية موازنة المخاطرة والرقابة في بيئة النظام المعلوماتي، ويوفر للمستخدمين الثقة بأن رقابة تكنولوجيا المعلومات والحماية الداخلية أو الخارجية كافية. كما يساهم في إرشاد المدققين أثناء تدقيق آرائهم وتعزيزها، وأثناء تقديمهم المشورة للإدارة حول الرقابة الداخلية.

1-2-5 أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يتمثل الهدف الرئيسي من وضع نظام رقابة داخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين واهداف المنشأة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها، ويمكن تفسير هذا الهدف في عدد من الاهداف التشغيلية المساعدة والتي على اساسها يمكن تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد وتتمثل الاهداف التشغيلية في الآتي: (سرايا، 2007، 83)

أ. الرقابة المحاسبية: وتهتم بحماية الاصول وحماية السجلات والتأكد من الحصول على بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها.

ب. الرقابة الادارية: وتهتم بتنمية كفاءة التشغيل والحث على اتباع سياسات وتعليمات الادارة وتخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المنشأة.

وبما أن الرقابة الداخلية أحد أركان العملية الإدارية فهي مسئولية الإدارة، لذا يمكن أن تفوض أشخاصاً آخرين ببعض السلطات الرقابية مثل المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي ولكن المسئولية النهائية تبقى مسئولية الإدارة. كذلك تقدم الرقابة الداخلية تأكد معقول وليس مطلق، وذلك لأن الوصول إلى تأكد مطلق أمر صعب نتيجة العلاقة بين التكاليف والمنافع، إذ أن تطبيق الإجراءات الرقابية يجب يلازمه زيادة في الإيرادات أي أن منافع الإجراءات الرقابية يجب أن تفوق تكاليف تطبيقها. وعليه ويمكن إيجاز أهداف الرقابة الداخلية بالأهداف التالية: (قاسم، 2006، 101−102)

1. **توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة:** ويتم ذلك عبر حماية أصول المنشأة المتمثلة في الأبنية والتجهيزات، إضافة للأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب بها، وتقع المسئولية الكاملة والمستمرة عن طريق مطابقة الأرصدة الدفترية مع الأصول المادية الموجودة والتحقق من القيمة والملكية والدقة المحاسبية.

2. **توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:** ويتم توفير هذه الدقة من خلال معلومات كاملة وواضحة، وتعكس هذه المعلومات وضع المنشأة الحقيقي، مع مراعاة أن يتم تقديم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب، حتى تكون بيانات محاسبية دقيقة ويمكن الاعتماد عليها.
3. **التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية:** ويتم التحقق من هذا الالتزام عبر وضع مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تغطي كافة جوانب العمل في المنشأة، ويتم تعميم القرارات والتعليمات والتوجيهات الصادرة من قبل الإدارة إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية في المنشأة، وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف.
4. **زيادة الكفاءة الإنتاجية:** وتتم زيادة الكفاءة الانتاجية عبر تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد، أي تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.

1-2-6 الميثاق الأخلاقي لمهنة الرقابة الداخلية:

تعرف الأخلاقيات Ethics بوجه عام على أنها: "مجموعة من المبادئ أو القيم، والتي تتمثل في القوانين، والقواعد التنظيمية والمواعظ الدينية والمواثيق العامة للجماعات المهنية مثل المحاسبين، ومواثيق السلوك للمنشآت المختلفة" (لطفي، 2007، 210).

وقد أوضح معهد المدققين الداخليين الأمريكي أن العلاقة المميزة لأي مهنة تكمن في قبول العاملين لتحمل مسؤولياتهم، للمحافظة على مصالح من يقومون على خدمتهم في تلك المهنة، لذلك يجب على أعضاء معهد المدققين الداخليين أن يلتزموا بمبادئ سلوكية عالية لكي يتمكنوا من تحمل مسؤولياتهم بجدارة. وبالتالي فالهدف من القواعد الأخلاقية لمعهد المراقبين الداخليين هو تعزيز الثقافة الأخلاقية في المهنة (IIA, 2009, p. 1).

1-2-7 هيكل الرقابة الداخلية:

يشير معيار التدقيق الدولي (315) إلى أن الرقابة الداخلية تعني: "العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد منطقي بشأن أهداف المنشأة فيما يتعلق بما يلي: (جمعة، 2009، 98)

- موثوقية تقديم التقارير المالية.
- فاعلية وكفاءة العمليات.
- الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.

ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف السابقة. وأشار الجربوع (2007، 159) بأن الرقابة الداخلية تعني "كافة السبل والوسائل والإجراءات التي تستخدمها إدارة المنشأة لتحقيق الأهداف التالية":

- حماية أصول وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس.

- إمداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.
- التأكد من أن جميع العاملين بالمنشأة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة.

وتعتبر دراسة وتقويم اختبارات الالتزام نقطة البداية التي يرتكز عليها مدقق الحسابات عند إعداده لبرنامج التدقيق وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات التدقيق. وضعف أو قوة هيكل الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية التدقيق، وإنما يحدد أيضاً العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضاً الوقت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها، ويجب أن يستمر مدقق الحسابات في فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية حتى تمكنه من الإلمام بالأساليب والإجراءات التي تستخدمها المنشأة، وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو غموض أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية (DeZoort, 2004, p. 211).

ويجب على المدقق قبل القيام بعملية التدقيق الإلمام بالهيكل الموضوع للرقابة الداخلية والذي يتحقق عن طريق الملاحظة والمتابعة والاطلاع أو عن طريق استخدام قائمة الاستبيان (Questionnaire)، وكذلك تحديد مدى ملائمة دقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة مع النموذج الأمثل لتلك الإجراءات ومع أخذ الظروف الواقعية في الاعتبار، وكذلك تحديد الكيفية التي يعمل بها هيكل الرقابة الداخلية فعلاً، لأنه قد يكون الهيكل سليماً من الناحية النظرية، ولكنه غير

مطبق بالواقع، نتيجة عدم إلمام الموظفين بالإجراءات المطلوبة، ويمكن استخدام أسلوب العينة الإحصائية للكشف عن الكيفية التي يعمل بها الهيكل في الواقع العملي، وعند قيام مدقق الحسابات الخارجي المستقل بإبداء رأيه على عدالة القوائم المالية فإنه يعتبر مسؤولاً عن تقرير مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية في منع الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي الذي ينتج تلك التقارير، كما أنه مسئول عن تحقيق اختبارات العمليات والأرصدة لتحقيق المبالغ الواردة بالتقارير المالية (Green, 2004, p. 141).

وتكمن المشكلة الأولى في عملية تدقيق الحسابات في وجود أخطاء جوهرية بالعمليات المالية، والثانية هي خطر عدم اكتشاف المدقق هذه الأخطاء. ويستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لتخفيض الخطر الأول، وعلى اختبارات العمليات والأرصدة لتخفيض الخطر الثاني، ولقد أيد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في التوصية رقم (20) الصادرة عام (1977) بأنه يتوجب على مدقق الحسابات لفت نظر إدارة المنشأة إلى نقاط الضعف التي يلاحظها في هيكل الرقابة الداخلية عن طريق إعداد تقرير تفصيلي يقدمه للإدارة المنشأة، ويوضح في هذا التقرير نواحي الضعف التي لاحظها والأخطاء التي تحدث نتيجة لها، ومقترحاته لتحسين أداء هذا النظام (الجربوع، 2003، 225-227).

وإذا كان هيكل الرقابة الداخلية قوياً فإن ذلك سيؤدي إلى قيام مدقق الحسابات بعمله بأريحية ويحد من التجاوزات كون النظام فعالاً، وعليه أن يتأكد من خلال فحصه أن نظام العمل ينبع من لا لامركزية للإدارة وعدم سيطرة الإدارة بيد شخص معين أو فئة محدودة.

3-1 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث قام الباحث بترتيب الدراسات تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم، وعلى النحو الآتي:

1-3-1 أولاً: الدراسات العربية

دراسة الحلتة (2013) بعنوان: "العوامل المؤثرة في نجاح نظم تخطيط موارد المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في نجاح نظم تخطيط موارد المنظمة، حيث تكونت عينة الدراسة من (71) فرداً من مستخدمي نظم موارد المنظمة في الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كان لها الأثر الأكبر في نجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة، كما أظهرت النتائج أيضاً أن كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات تؤثر في جودة النظام. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على رفد قسم تكنولوجيا المعلومات في المنظمات بالكفاءة اللازمة لأداء أعمالها بما يضمن تطبيقاً أفضل لنظم تخطيط موارد المنظمة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد أبعاد المتغير المستقل وفي بناء المخطط.

دراسة الفاعوري (2012) بعنوان: "أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء في أمانة عمان الكبرى، وتكونت عينة الدراسة من (100) موظف وموظفة من المختصين بأنظمة تخطيط موارد المنشأة من العاملين في أمانة عمان الكبرى، وتبنت الدراسة المنهج التحليلي عبر استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن فاعلية أنظمة تخطيط الموارد وفقاً لأبعاد (جودة المعلومات، وجودة النظام، ورضا المستخدم) تساهم مجتمعة في تحقيق التميز المؤسسي لأمانة عمان الكبرى. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز استخدام أنظمة تخطيط موارد المنظمة في الأمانة نظراً لما أظهرته النتائج من أثرها الايجابي. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية.

دراسة الدوغجي والخيرو (2012) بعنوان: "تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO".

هدفت الدراسة إلى تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO The Committee of Sponsoring Organizations وذلك من خلال التعرف على مدى توافر مكونات النظام وفق الانموذج ومن ثم تحسين فاعلية كل مكون من خلال التركيز على مجالات التحسين في كل مكون، وتكونت عينة الدراسة من (50) فرداً من مجالس الإدارات والإدارات العليا ولجان التدقيق الداخلي ولجان التعيينات في عدد من الشركات المساهمة العامة العراقية، حيث تبعت الدراسة المنهج التحليلي

لآراء أفراد عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف دور قسم التدقيق الداخلي في عملية تقويم الرقابة الداخلية وتقديم خدمات التأكيد فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وتقديم التوصيات بإجراء التحسينات، سواءً المتعلقة بالرقابة الداخلية أو بعمليات الوحدة. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق أنموذج COSO بمكوناته الخمسة كأساس لتصميم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية.

دراسة عصيمي (2011) بعنوان: "أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة عملية التقرير المالي بالتطبيق على منشآت الاعمال السعودية".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم (ERP) على جودة التقارير المالية الداخلية او الخارجية، مع التطبيق على بعض المنشآت التي تستخدم هذه النظم بالمملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من المحاسبين العاملين في بعض المنشآت التي تطبق هذه النظم في مدينة الرياض. وأظهرت نتائج الدراسة ان نظم (ERP) لها تأثيرات ايجابية على خاصية ملاءمة التقارير المالية سواء الداخلية او الخارجية، وايضا لها تأثيرات ايجابية على كفاءة كل من المحاسب الاداري والمراجع الداخلي وتأثير محايد على كفاءة المحاسب المالي، ولها تأثير سلبي على دقة بعض التقارير المالية الداخلية (كقوائم الدخل الشهرية) والتي قد تنجم من السرعة في اعداد هذه التقارير والخطأ في عملية الادخال. وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية لموظفي الأقسام المالية حول نظم (ERP). وقد استفاد الباحث من

هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية، ومقارنتها مع النتائج التي تم التوصل لها في التحليل الاحصائي.

دراسة مندور (2011) بعنوان: "أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) على ممارسات المحاسبة الإدارية في منشآت الأعمال في جمهورية مصر العربية".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى وجود اختلاف بين الشركات المطبقة لنظم تخطيط موارد المشروع والشركات غير المطبقة لتلك النظم على عزم المحاسبين الإداريين لتطبيق ممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة، وتكونت عينة الدراسة من مديري الحسابات والتكاليف والمديرين الماليين في عدد من الشركات الصناعية المصرية المطبقة وغير المطبقة لنظم تخطيط موارد المشروع بواقع (115) فرداً. وأظهرت نتائج الدراسة تمتع نظم تخطيط موارد المشروع بخصائص نظام المعلومات الجيد سواء من حيث جودة أداء النظام من الناحية التقنية أو جودة مخرجات النظام من المعلومات وذلك مقارنة بنظم المعلومات التقليدية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتطبيق نظام معلومات متقدم مثل نظم تخطيط موارد المشروع يعمل على تحقيق التكامل بين المجالات الوظيفية المختلفة داخل المنشأة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة الحالية.

دراسة بركات (2011) بعنوان: "قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في البورصة السعودية".

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك تطبيق فعلي لنظام تخطيط موارد المنشأة في الشركات الصناعية السعودية، ثم تحديد أثر مستوى هذا التطبيق على العائد على الاستثمار في هذه الشركات، حيث تكونت عينة الدراسة من (60) شركة صناعية سعودية مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لنظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات غير المطبقة لنظام تخطيط موارد المنشأة على تطبيقه لتحسين أدائها المالي. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري.

دراسة الصواف (2011) بعنوان: "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية".

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف واستمراريتها وذلك من خلال تحديد تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية، وتكونت عينة الدراسة من (30) فرداً من العاملين في مصرف الرافدين بفروعه المختلفة في مدينة الموصل العراقية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين أنواع المخاطر التشغيلية وإدارة الخطر في المصرف، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قوة الرقابة والتدقيق الداخلي في المصرف يقلل الخطر التشغيلي. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها التأكيد على أن يكون الهدف من الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد يتعرض لها المصرف في

ظل الظروف الاقتصادية العالمية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالمتغير التابع."

دراسة هلدني والغبان (2009) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، وتم تطبيق الدراسة على (10) بنوك عراقية. وأظهرت النتائج الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية، كما أظهرت النتائج أن وجود دور لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من مخرجات النظم المحوسبة في تحسين مستوى الرقابة الداخلية في البنوك. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع.

دراسة سلمان (2008) بعنوان: "أثر تكامل (ERP) مع نظم المعلومات لمحاسبيه لتعزيز سلسلة العرض".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير نظم (ERP) في تعزيزسلسلة العرض والتي تمثل جوهر سلسلة قيمة أي شركة، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (20) فرداً من الأكاديميين من

حملة الشهادات الجامعية العليا (ماجستير، دكتوراه) في تخصصات المحاسبة والتمويل والعلوم المالية والمصرفية في الجامعات العراقية. وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين التطبيقات الرئيسية لـ ERP ودورتي النفقات والإيرادات لنظام المعلومات المحاسبية تحقق الترابط في أنشطة سلسلة العرض، كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين التطبيقات الرئيسية لـ ERP ودورتي النفقات والايرادات يساعد على وصول جميع المستخدمين لاستخدامهم قاعده بيانات منفردة تعزز من ترابط الشركة مع نظام القيمة. وأوصت الدراسة بضرورة التكامل بين التطبيقات الرئيسية لـ ERP ودورتي النفقات والإيرادات. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة.

دراسة شتيوي (2007) بعنوان: "دراسة استكشافية لتأثير تطبيق نظم موارد المشروع على ممارسات المحاسبة الإدارية ودور المحاسبين الإداريين في منشآت الأعمال السعودية".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نظم موارد المشروع على ممارسات المحاسبة الإدارية ودور المحاسبين الإداريين في منشآت الأعمال السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (46) فرداً من الوظائف الآتية: محاسب مالي (14)، ومحاسب تكاليف (9)، ومحاسب إداري (10)، ومدير قسم حاسب آلي (6)، ومراجع نظم (7)، موزعين على (46) شركة سعودية. وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر محدود لنظم (ERP) على ممارسات المحاسبة الإدارية في الشركات عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لنظم (ERP) في تحسين وتغيير طريقة إعداد الموازنات التخطيطية في هذه الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط السليم قبل البدء بتطبيق نظم تخطيط موارد المشروع. وقد استفاد

الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة، إضافة لإمكانية مقارنة نتائج دراسة شتيوي (2007) مع نتائج الدراسة الحالية.

1-3-2 ثانياً: الدراسات الأجنبية

Elbardan (2014) “Enterprise Resource Planning Systems Implementation and the Implications for the Internal Audit Function”.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تنفيذ نظم تخطيط موارد المنشأة على وظيفة التدقيق الداخلي، حيث تم تطبيق الدراسة على شركتين مساهمتين تعملان في مجال الأغذية، إضافة لمصرفين تجاريين في مصر. وأظهرت نتائج الدراسة أن نظم تخطيط موارد المنشأة تؤثر على وظائف التدقيق الداخلي بشكل يمنح هذه الوظائف المزيد من الدقة والسرعة والجودة في العمل، كما أن نظم تخطيط موارد المنشأة تجعل من وظيفة التدقيق الداخلي أكثر شمولية وتكاملاً. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تنفيذ نظم تخطيط موارد المنشأة في كافة الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري عملاً على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في هذه الشركات.

Hsiung & Wang (2014) “Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System: An Empirical Study in Taiwan”.

هدفت الدراسة إلى بيان أهم العوامل التي تؤثر على فوائد الرقابة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة، حيث تم تطبيق الدراسة على عدد من الشركات التايوانية المدرجة في سوق الأوراق المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر في الرقابة الداخلية والمرتبطة ببيئة

نظم تخطيط موارد المنشأة مثل النظام وجودة المعلومات، وجودة الخدمات، وجودة الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن تنفيذ الرقابة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة يحسن من فوائد الرقابة الداخلية في المنشآت. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تنفيذ الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة نظراً للفوائد التي تعود على المنشأة من ذلك.

HassabElnaby et al., (2012) "The Impact of ERP Implementation on Organizational Capabilities and Firm Performance".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تنفيذ أنظمة تخطيط موارد المنظمة على استراتيجية الأعمال في المنظمة وعلى القدرات التنظيمية التي تعزز الأداء المؤسسي، وتكونت عينة الدراسة من (400) شركة أمريكية في ولاية أوهايو الأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر ايجابي لتنفيذ أنظمة تخطيط موارد المنظمة عندما تستخدم المنظمة وتعمل على توظيف استراتيجية عمل مكتشفة تفيد في تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق القدرات التنظيمية، كما أظهرت النتائج أن نظم تخطيط موارد المنظمة تعمل على ضبط التكلفة وتصور المنتج وبناء منتجات جديدة مبتكرة. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز الأداء المؤسسي عبر تنفيذ أنظمة تخطيط موارد المنظمة في الشركات الأمريكية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في مقارنة نتائجها مع ما ورد في نتائج الدراسة الحالية.

Soral & Jain (2011) “Impact of ERP Systems on Auditing and Internal Control”.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم تخطيط موارد المنشأة على التدقيق والرقابة الداخلية، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من المدققين العاملين في الشركات الأمريكية، حيث قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على عينة الدراسة عبر استبانة تم تصميمها لهذا الغرض. وأظهرت نتائج الدراسة امكانية قيام المدققين بتقديم تدقيق فعال ودقيق وسريع باستخدام أدوات جديدة للتدقيق، كما أظهرت النتائج أن هدف ومجال التدقيق لا يختلفان في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام التقنيات الحديثة في عملية التدقيق نظراً لما أظهرته النتائج من أثر لهذه التقنيات في تحسين جودة الدقيق والرقابة الداخلية في المنظمات.

Tsai et al., (2010) "A Study of the Impact of Business Process on the ERP System Effectiveness”.

هدفت الدراسة إلى بحث أثر العمليات التجارية على نظم تخطيط موارد المنظمة، وتكونت عينة الدراسة من (135) شركة من الشركات العاملة في السوق الصيني، حيث تم تطبيق الدراسة على المتخصصين بأنظمة تخطيط موارد المنظمة في هذه الشركات. وأظهرت نتائج الدراسة أن العمليات التجارية في المنظمة تؤدي إلى نجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة بشكل ينعكس على توفير تكامل لإجراءات العمل، وإكساب المنظمة ميزة تنافسية، وتحسين الانتاجية، وتمكين المديرين في جميع العمليات من اتخاذ قرارات بوقت أقل وذات جودة ودقة أفضل. وأوصت الدراسة بأهمية قيام منظمات

الأعمال بتطوير العمليات التجارية بشكل دوري بما يضمن تحسيناً في الأداء. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية.

Garg (2010) "Impact of Enterprise Resource Planning on Organizational Productivity in an Information Technology Organization".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم تخطيط موارد المنظمة في تحسين انتاجية المنظمات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (100) شركة أمريكية عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أن تنفيذ تطبيق صحيح لنظم تخطيط موارد المنظمة قد زاد من قدرات وانتاجية المنظمات التي استثمرت في مثل هذه النظم، كما أظهرت النتائج أنه عند التزام الشركات بالمداخل التي تدعم تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة مثل (دعم الإدارة العليا، والهيكل التنظيمي، وتشارك المعلومات، وثقافة المنظمة، وتحسين الإجراءات) تتعزز إنتاجية المنظمة. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تدريب العاملين في منظمات تكنولوجيا المعلومات على أحدث تقنيات نظم تخطيط موارد المنظمة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية.

1-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها من حيث الأداة المستخدمة، إذ قام الباحث بإعداد أداة للدراسة تم من خلالها توضيح أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع

النفطي الكويتي، كما تختلف الدراسة من حيث العينة إذ لم تتناول أي من الدراسات السابقة التي تم عرضها القطاع النفطي الكويتي حسب علم الباحث.

كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها من حيث تناول المتغيرات وعلاقتها ببعضها البعض، وذلك من خلال توضيح علاقة المتغيرات المستقلة والتابعة.

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- أداة الدراسة
- صدق الأداة وثباتها
- أساليب جمع البيانات
- المعالجة الإحصائية

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

منهجية الدراسة:

بناءً على الأهداف المراد تحقيقها في الدراسة، تم تقسيم منهجية البحث إلى قسمين، القسم الأول ويتمثل في المنهج الوصفي، وهو منهج نظري قائم على بناء إطار نظري حول نظم تخطيط موارد المنشأة وأبعاده، إضافة لفاعلية الرقابة الداخلية، في حين تمثل القسم الثاني بالمنهج التحليلي، وهو منهج تطبيقي قام على بناء استبانة يقاس من خلالها أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في القطاع النفطي الكويتي المكون من (11) شركة (ملحق 3)، وتم أخذ عينة عشوائية من إجمالي المجتمع كانت ممثلة للمجتمع ككل بواقع (120) فرداً، وعند استرداد الاستبانات وجد أن الصالح منها للتحليل بلغ (109) استبانات، والجدول رقم (1) يوضح وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية:

الجدول رقم (1)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	اقل من 30 سنة	19	17.43
	30 – 39 سنة	40	36.70
	40 – 49 سنة	30	27.52
	50سنة فاكثر	20	18.35
	المجموع	109	100.00
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	22	20.18
	بكالوريوس	68	62.39
	ماجستير	19	17.43
	المجموع	109	100.00
التخصص	محاسبة	90	82.57
	علوم مالية ومصرفية	12	11.01
	اقتصاد	7	6.42
	المجموع	109	100.00
الخبرة العملية	أقل من 6 سنوات	15	13.76
	من 6 – 10 سنوات	24	22.02
	من 11 – 15 سنة	41	37.61
	16 سنة فاكثر	29	26.61
	المجموع	109	100.00
الشهادات المهنية	CPA	16	14.68
	CIA	29	26.61
	CMA	14	12.84
	لا يوجد	50	45.87
	المجموع	109	100.00

يظهر من الجدول رقم (1) أن فئة "30 – 39 سنة" في متغير العمر كانت الأعلى بواقع (36.70%). في حين كانت الفئة الأعلى في متغير المؤهل العلمي لفئة "بكالوريوس" بواقع (62.39%) وهذا يعكس فهم أفراد عينة الدراسة للأسئلة. وفي فئة التخصص العلمي كانت النسبة الأعلى لحملة تخصص المحاسبة بواقع (82.57%). أما متغير الخبرة كانت النسبة الأعلى لفئة "من 11 – اقل من 15 سنة" بواقع (37.61%)، وهذا دليل على تمتع أغلب أفراد العينة بخبرة كافية لفهم أسئلة الدراسة والإجابة عليها، وفيما يخص الشهادات المهنية لأفراد العينة فإن قرابة (45.87%) منهم لم يحصلوا على شهادات مهنية، ولكن جاء في الرتبة الثانية فئة (CIA) بواقع (26.61%) ن أفراد عينة الدراسة، مما يعزز ويساهم في القدرة على الإجابة على أسئلة الدراسة.

أداة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها قام الباحث بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة لقياس أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي (ملحق 1)، حيث تكونت الاستبانة من قسمين، تناول القسم الأول منها البيانات الديموغرافية للمجيبين، أما القسم الثاني فتضمن محورين، تناول المحور الأول نظم تخطيط موارد المنشأة متضمناً أربعة أبعاد وهي: توافق عمليات المنشأة، ودعم الإدارة العليا، وكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات، وإعادة هندسة عمليات الأعمال، في حين تناول المحور الثاني فاعلية الرقابة الداخلية، وكانت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (34) فقرة. وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع

دراسته في بناء الاستبانة كدراسة الحلتة (2013)، ودراسة الفاعوري (2012)، ودراسة دحدوح (2008).

صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق الاستبانة قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية والكويتية في تخصص المحاسبة بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة، والوقوف على التعديلات والملاحظات التي قدمها المحكمون حتى خرجت الاستبانة بصورتها النهائية (ملحق 2). كما تم التأكد من ثبات الاستبانة باحتساب الاتساق الداخلي باستخدام طريقة كرونباخ ألفا في برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2)

نتائج ثبات أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي (الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
1	توافق عمليات المنشأة	5	0.695
2	دعم الإدارة العليا	6	0.675
3	كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات	4	0.635
4	إعادة هندسة عمليات الأعمال	6	0.650
5	فاعلية الرقابة الداخلية	13	0.744
		34	0.679

يبين الجدول رقم (2) ان مجالات أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة مناسبة، حيث بلغت للاستبانة ككل 0.679 كما بلغت 0.635 لمجال كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات و 0.650 لمجال إعادة هندسة عمليات الأعمال و 0.695 لمجال توافق عمليات المنشأة و 0.675 لمجال دعم الإدارة العليا و 0.744 لمجال فاعلية الرقابة الداخلية وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة (عبيدات وآخرون، 2011).

أساليب جمع البيانات:

قام الباحث باتباع أسلوبين لجمع بيانات الدراسة، وعلى النحو التالي:

- **بيانات أولية:** تم جمعها من خلال استبانة الدراسة التي تقيس أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي، من وجهة نظر أفراد العينة من الموظفين العاملين في أقسام المحاسبة في القطاع النفطي الكويتي.
- **بيانات ثانوية:** تم جمعها من المراجع والكتب والأبحاث المحكمة والدراسات السابقة والإحصائيات والمواقع المتخصصة على شبكة الانترنت حول نظم تخطيط موارد المنشأة وفاعلية الرقابة الداخلية.

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بمعالجة بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS، وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار كولمجروف وسميرنوف (k-s) اللامعلمي.
- اختبار تضخم التباين.
- اختبار التباين المسموح به (tolerance)
- تحليل الانحدار المتعدد

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- نتائج الدراسة
- اختبار الفرضيات

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل بيانات، على النحو التالي:

الجدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نظم تخطيط موارد المنشأة في القطاع النفطي الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات	3.85	0.73	77.00	مرتفع	1
4	إعادة هندسة عمليات الأعمال	3.63	0.64	72.60	متوسط	2
1	توافق عمليات المنشأة	3.60	0.70	72.00	متوسط	3
2	دعم الإدارة العليا	3.51	0.60	70.20	متوسط	4
	الكلي نظم تخطيط موارد المنشأة	3.65	0.50	72.95	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي كان متوسطاً، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.65) بأهمية نسبية (72.95)، وقد كان مستوى المجالات بين متوسط ومرتفع إذ تراوحت المتوسطات الحسابية

بين(3.85–3.51)، وجاء في الرتبة الأولى مجال كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي (3.85) وأهمية نسبية (77.0) وهذا يعكس الارتباط الوثيق بين نظم تخطيط موارد المنشأة وتكنولوجيا المعلومات حيث أن هذه النظم تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال دعم الإدارة العليا بمتوسط حسابي (3.51) بأهمية نسبية (70.20)، وهو ما يوضح أن الدور الإداري هو الأقل أهمية بين المتغيرات الأخرى القائمة على أبعاد عملية تطبيقية.

وقد تم تحليل أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في القطاع النفطي الكويتي وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

أولاً: توافق عمليات المنشأة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في توافق عمليات المنشأة والجدول رقم (4) يبين ذلك.

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في توافق عمليات المنشأة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	تتوافق تدفقات العمليات المبنية في نظام تخطيط موارد المنشأة مع ممارسات العمل في الشركة	3.93	1.01	78.60	مرتفع	1
4	يسهل ربط نظام تخطيط موارد المنشأة بأنظمة المعلومات الأخرى في الشركة	3.62	0.98	72.40	متوسط	2
5	يتم نقل المعلومات بين كافة عمليات المنشأة بسرعة وسهولة من خلال نظام تخطيط موارد المنشأة	3.56	1.01	71.20	متوسط	3
1	تلبي العمليات المبنية داخل نظام تخطيط موارد المنشأة جميع الاحتياجات المطلوبة من قبل العمليات التنظيمية	3.54	1.32	70.80	متوسط	4
2	تدفق العمليات المبنية في نظم تخطيط موارد المنشأة تتوافق مع تدفق العمليات التنظيمية	3.35	1.15	67.00	متوسط	5
	توافق عمليات المنشأة	3.60	0.70	72.00	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مستوى توافق عمليات المنشأة كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.60) بأهمية نسبية (72.0)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت

المتوسطات الحسابية بين (3.93– 3.35)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "تتوافق تدفقات العمليات المبنية في نظام تخطيط موارد المنشأة مع ممارسات العمل في الشركة" بمتوسط حسابي (3.93) وبأهمية نسبية (78.60)، وبما أن هذه الفقرة جاءت في الرتبة الأولى فإن هذا بدوره يعكس التناسق بين تصميم نظام تخطيط موارد المنشأة مع طبيعة الأعمال في الشركة.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي "تدفق العمليات المبنية في نظم تخطيط موارد المنشأة تتوافق مع تدفق العمليات التنظيمية" بمتوسط حسابي (3.35) بأهمية نسبية (67.00)، وبما أن هذه الفقرة جاءت في الرتبة الأخيرة فإن هذا بدوره يعكس وجود ثغرة في التنسيق والتناغم بين تصميم نظام تخطيط موارد المنشأة في الشركة وبين العمليات التنظيمية الخاصة بهذه الشركة.

ثانياً: دعم الإدارة العليا

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في دعم الإدارة العليا والجدول رقم (5) يبين ذلك.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في دعم الإدارة العليا مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	توفر الإدارة العليا في الشركة الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة	3.57	0.95	71.40	متوسط	1
2	تلتزم الإدارة العليا في الشركة في تعيين أفراد فريق تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة	3.51	0.93	70.20	متوسط	2
4	تسعى الإدارة العليا لتوفير تمويل مستقر لتطوير نظم تخطيط موارد المنشأة وكافة أنشطته التشغيلية	3.51	1.03	70.20	متوسط	2
3	تحفز الإدارة العليا العاملين على استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة	3.5	0.95	70.00	متوسط	4
5	تحدد الإدارة العليا أولويات نماذج نظم تخطيط موارد المنشأة المراد تطبيقه	3.5	1.06	70.00	متوسط	5
6	تراقب الإدارة العليا المهام المتعلقة بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة	3.44	1.01	68.80	متوسط	6
	دعم الإدارة العليا	3.51	0.60	70.20	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن مستوى دعم الإدارة العليا كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.51) بأهمية نسبية (70.20)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسطاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.57– 3.44)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "توفر الإدارة العليا في الشركة الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة" بمتوسط حسابي (3.57) وبأهمية نسبية (71.40)، وهذا بدوره يوضح التزام الإدارة العليا في الشركة بتعزيز البنية التحتية لنظام تخطيط موارد المنشأة فيها وهذا ما يحسن من نتائج هذا النظام. وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (6) وهي "تراقب الإدارة العليا المهام المتعلقة بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة" بمتوسط حسابي (3.44) بأهمية نسبية (68.80)، وقد يرتبط هذا الأمر بتفويض الإدارة العليا لمهام مراقبة تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة فيها للأقسام المختصة بذلك مثل قسم تكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات والجدول رقم (6) يبين ذلك.

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات لتحسين سرعة نقل الشبكات لتلائم متطلبات نظم تخطيط موارد المنشأة	4.47	0.82	89.40	مرتفع	1
4	يتمحور الهدف الرئيس حول امتلاك بنية تكنولوجية تحتية ذات جودة وموثوقية عالية	3.91	1.02	78.20	مرتفع	2
2	يقدم قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة قواعد بيانات متاحة لجميع المستخدمين لتقوية مستوى تبادل المعلومات وتكاملها	3.58	1.08	71.60	متوسط	3
1	يمتلك قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة بنية تحتية فعالة قادرة على تشغيل نظم تخطيط موارد المنشأة	3.43	1.11	68.60	متوسط	4
	كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات	3.85	0.73	77.00	مرتفع	

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن مستوى كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.85) بأهمية نسبية (77.0)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.47– 3.43)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات لتحسين سرعة نقل الشبكات لتلائم متطلبات نظم تخطيط موارد المنشأة" بمتوسط حسابي (4.47) وبأهمية نسبية (89.40)، وقد يرتبط هذا الأمر بأهمية الشبكات وسرعتها في نقل المعلومات لما تقوم به هذه الشبكات من توفير في الوقت وتقديم معلومات في التوقيت الملائم لمستخدميها بالشكل الذي يحسن من أداء هذه النظم، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (1) وهي "يمتلك قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة بنية تحتية فعالة قادرة على تشغيل نظم تخطيط موارد المنشأة" بمتوسط حسابي (3.43) بأهمية نسبية (68.60)، وقد يعكس هذا الأمر حاجة الشركة إلى تحديث بنيتها التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر نظراً للتطور التقني المتسارع في مجال بيئة التكنولوجيا.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد من نتائج في دراسة الحلتة (2013) التي أظهرت نتائجها أن كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كان لها الأثر الأكبر في نجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة، وأن هذه الكفاءة تؤثر في جودة النظام.

رابعا: إعادة هندسة عمليات الأعمال

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في إعادة هندسة عمليات الأعمال والجدول رقم (7) يبين ذلك.

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في إعادة هندسة عمليات الأعمال مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	تقوم الشركة بعملية إعادة هندسة عمليات الأعمال بشكل كفؤ	3.73	0.99	74.60	مرتفع	1
1	يتطلب تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة إعادة التوجيه الاستراتيجي للشركة	3.71	0.84	74.20	مرتفع	2
3	تقوم الشركة بعملية إعادة هندسة عمليات الأعمال بشكل منتظم	3.65	0.98	73.00	متوسط	3
2	تقوم الشركة بتحديد مشاكل الأداء بهدف تحسينها خلال تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة	3.54	1.00	70.80	متوسط	4
5	تؤدي عمليات الأعمال الجديدة الناجمة عن إعادة هندسة عمليات الأعمال إلى تحقيق نتائجها المرجوة	3.51	1.01	70.20	متوسط	5
	تتبع الشركة استراتيجية التغيير الجذري في إعادة هندسة عمليات الأعمال	3.63	0.64	72.60	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن مستوى إعادة هندسة عمليات الأعمال كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.63) بأهمية نسبية (72.60)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.73– 3.51)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "تقوم الشركة بعملية إعادة هندسة عمليات الأعمال بشكل كفؤ" بمتوسط حسابي (3.73) وبأهمية نسبية (74.60)، وتعكس هذه الفقرة قدرة الشركة على إعادة هندسة عملياتها بشكل كفؤ بالشكل الذي يحسن من أدائها، ويرتبط هذا التحسين المستمر في إعادة هندسة عمليات الأعمال بالحاجة للتحديث المستمر في نظم تخطيط موارد المنشأة. وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي "تؤدي عمليات الأعمال الجديدة الناجمة عن إعادة هندسة عمليات الأعمال إلى تحقيق نتائجها المرجوة" بمتوسط حسابي (3.51) بأهمية نسبية (70.20)، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة من خلال بيان أنه من غير الأكيد أن تحقق كافة عمليات إعادة هندسة عمليات الأعمال النتائج المرجوة نظراً لمتطلبات السوق والتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بإعادة هندسة عمليات الأعمال.

فاعلية الرقابة الداخلية:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في فاعلية الرقابة الداخلية والجدول رقم (8) يبين ذلك.

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة الداخلية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
12	تتم دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة بهدف تحديد نقاط الضعف لضمان الفاعلية	4.22	0.96	84.40	مرتفع	1
13	ضمان استقلالية نظام الرقابة الداخلية يساهم في زيادة فاعلية النظام	3.95	1.07	79.00	مرتفع	2
1	تتم إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية في الشركة بشكل دوري	3.72	0.99	74.40	مرتفع	3
10	يقوم نظام الرقابة الداخلية الفاعل في الشركة بتقييم المخاطر بشكل مستمر	3.7	1.08	74.00	مرتفع	4
5	يتم تشكيل لجان تدقيق من اعضاء مجلس غير التنفيذيين والذين لديهم المام ومعرفة بأنشطة الوحدة	3.65	1.10	73.00	متوسط	5
2	تتم مقارنة إجراءات الرقابة المطبقة في الشركة مع إجراءات الرقابة المناظرة في الشركات المماثلة	3.6	0.87	72.00	متوسط	6
3	تمثل المقومات الادارية للرقابة الحد الادنى اللازم توافره لضمان وجود نظام رقابة داخليةٌ فعال	3.59	0.98	71.80	متوسط	7
7	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب المالية والتشغيلية في الشركة	3.56	1.20	71.20	متوسط	8
8	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب التشغيلية في الشركة	3.42	1.16	68.40	متوسط	9

11	وجود أنظمة معلومات واتصالات مناسبة في الشركة يعزز من فاعلية الرقابة الداخلية	3.41	1.12	68.20	متوسط	10
4	تمثل المقومات المحاسبية للرقابة الحد الادنى اللازم توافره لضمان وجود نظام رقابة داخليةٌ فعال	3.4	1.05	68.00	متوسط	11
6	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب الإدارية في الشركة	3.4	1.06	68.00	متوسط	11
9	تساهم المعلومات الملائمة والموثوقة بتكوين نظام رقابة داخلية فاعل من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموثوقة	3.33	1.19	66.60	متوسط	13
	فاعلية الرقابة الداخلية	3.61	0.53	72.20	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.61) بأهمية نسبية (72.20)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.22– 3.33)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (12) وهي "تتم دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة بهدف تحديد نقاط الضعف لضمان الفاعلية" بمتوسط حسابي (4.22) وبأهمية نسبية (84.40)، وتؤكد هذه الفقرة حرص إدارة الشركة على تحديد مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر بهدف معالجتها، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (9) وهي "تساهم المعلومات الملائمة والموثوقة بتكوين نظام رقابة داخلية فاعل من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموثوقة" بمتوسط حسابي (3.33) بأهمية نسبية (66.60)، وهو ما يعكس أهمية الجانب الإداري في نظام الرقابة الداخلية.

اختبار الفرضيات:

قام الباحث بالتعرف الى مدى ملاءمة بيانات الدراسة لبعض الشروط الأساسية لتطبيق تحليل الانحدار والمتمثلة بمدى وقرب توزيع بيانات المتغيرات المستقلة (نظم تخطيط موارد المنشأة) للتوزيع الطبيعي الافتراضي من خلال التعرف إلى قيم معاملات الالتواء ثم القيام بتنفيذ اختبار كولمجروف وسميرنوف (k-s) اللامعلمي لبحث الفروق بين التوزيعين إضافة إلى التأكد من عدم جود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك من خلال اختباري تضخم التباين واختبار التباين المسموح به (tolerance) ويوضح الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (9)

قيم معاملات الالتواء واختبار k-S واختباري تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (tolerance)

المتغير المستقل	الالتواء	اختبار k-s	VIF	Tolerance
توافق عمليات المنشأة	0.61 -	0.160	1.16	0.85
دعم الإدارة العليا	0.16 -	0.439	1.72	0.58
كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات	0.84 -	0.200	2.09	0.47
إعادة هندسة عمليات الأعمال	0.46 -	0.318	1.53	0.65
الكلي لنظم تخطيط موارد المنشأة	0.33 -	0.421	-	-
فاعلية الرقابة الداخلية (التابع)	0.13 -	0.747	-	-

تشير نتائج الجدول إلى ان قيم معاملات الالتواء قد تراوحت بين (−0.16) لدعم الإدارة العليا و (−0.84) لكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات وتعتبر هذه القيم قريبة من القيم المقبولة للتوزيع الطبيعي حيث تراوحت بين − 3 إلى +3.

ويلاحظ من خلال قيم مستويات دلالة اختبار كولمجروف وسميرنوف انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين توزيع بيانات المتغيرات المستقلة والتوزيع الطبيعي لان جميع قيم مستويات الدلالة كانت أكبر من 0.05.

كما يبين الجدول ان قيم تضخم التباين حيث كانت اقل من 4 وهي القيمة التي تعبر عن الحد الاعلى لقبول عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وقد كانت اكبر قيمة لهذا الاختبار لمتغير كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات اذ بلغت (2.09) وهي اقل من 4 ما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة كما وتبين قيمة التباين المسموح به انها كانت اكبر من 0.2 حيث عادة ما تعبر هذه القيم عن عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة اذا كانت قيمة التبيان المسموح به اقل من 0.2.

الفرضية الرئيسة:

Ho لا يوجد أثر لنظم تخطيط موارد المنشأة (توافق عمليات المنشأة، ودعم الإدارة العليا، وكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات، وإعادة هندسة عمليات الأعمال) في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبحث أثر لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي

المتغير المستقل	**r**	**R^2**	**Adjusted R^2**	**f**	**Sig f**
توافق عمليات المنشأة	0.805	0.649	0.635	48.03	*0.000
دعم الإدارة العليا					
كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات					
إعادة هندسة عمليات الأعمال					

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج في الجدول إلى وجود أثر ذو دلالة لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي .حيث بلغت قيمة العلاقة بين مكونات النموذج الذي تم الحصول عليه من خلال تحليل الانحدار المتعدد (0.805) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائيا وذلك لان قيمة f المحسوبة والبالغة (48.03) كانت دالة إحصائيا بمستوى دلالة (0.000) وهو اقل من 0.05 وتشير

هذه النتيجة إلى تأثير نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

وتشير قيم R^2 إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة وقد بلغت هذه النسبة (63.5٪) وتبين هذه النسبة مدى قدرة مكونات النموذج الاربعة وهي مكونات نظم تخطيط موارد المنشاة الذي تم الحصول عليه في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هنالك أثر لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة العصيمي (2011) التي أظهرت في نتائجها أن نظم (ERP) لها تأثيرات ايجابية على خاصية ملاءمة التقارير المالية سواء الداخلية او الخارجية وعلى كفاءة المحاسب الاداري والمراجع الداخلي، وهو ما يحسن بالتالي من فاعلية الرقابة الداخلية بشكل عام. كما تتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة (HassabElnaby et al., 2012) التي أظهرت نتائجها أن نظم تخطيط موارد المنظمة تعمل على ضبط التكلفة وتصور المنتج وبناء منتجات جديدة مبتكرة، وهو ما يعكس الأدوار الايجابية التي تقوم بها نظم تخطيط موارد المنشأة في منظمات الأعمال بشكل عام. إلا أن النتيجة الحالية تختلف عن نتائج دراسة شتيوي (2007) التي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر لنظم (ERP) في تحسين وتغيير طريقة إعداد الموازنات التخطيطية، وهو ما يلغي الدور التخطيطي والرقابي لنظم تخطيط موارد المنشأة وفقاً لنتائج دراسته.

كما يبين الجدول التالي نتائج معاملات نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه

الجدول رقم (11)

قيم معاملات الانحدار ونتائج اختبار t لدلالة اهمية هذه المعاملات الناتجة من تحليل الانحدار المتعدد لأثر لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي

المتغير المستقل	β_0 (الثابت)	β	Std err	t	Sig t
توافق عمليات المنشأة		0.25	0.05	5.29	0.000
دعم الإدارة العليا		0.40	0.07	5.85	0.000
كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات		0.19	0.06	3.17	0.002
إعادة هندسة عمليات الأعمال	0.707	0.03-	0.06	– 0.57	0.568

(*) دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يمكن من خلال نتائج هذا الجدول التوصل إلى نموذج التنبؤ بقيم فاعلية الرقابة الداخلية وذلك كالآتي:

فاعلية الرقابة الداخلية = 0.25× توافق عمليات المنشأة + 0.40× دعم الإدارة العليا +0.19× كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات – 0.03 × إعادة هندسة عمليات الأعمال

كما سيستخدم هذا الجدول في استخدام تأثير الفرضيات الفرعية من خلال قيم اختبار ت للمعاملات.

اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

Ho1: لا يوجد أثر لتوافق عمليات المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

تبين قيم المعامل β أثر توافق عمليات المنشأة في قيمة المتغير التابع (فاعلية الرقابة الداخلية) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.25).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.000) لمتغير توافق عمليات المنشأة كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك أثر لتوافق عمليات المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية.

الفرضية الفرعية الثانية:

Ho2: لا يوجد أثر لدعم الإدارة العليا في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

تبين قيم المعامل β أثر دعم الإدارة العليا في قيمة المتغير التابع (فاعلية الرقابة الداخلية) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.40).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.000) لمتغير دعم الإدارة العليا كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هنالك أثر لدعم الإدارة العليا في فاعلية الرقابة الداخلية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

Ho3: لا يوجد أثر لكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

تبين قيم المعامل β أثر لكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في قيمة المتغير التابع (فاعلية الرقابة الداخلية) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.19).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.002) لمتغير كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كانت اقل من 0.05 فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك أثر لكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

Ho4: لا يوجد أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

تبين قيم المعامل β أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في قيمة المتغير التابع (فاعلية الرقابة الداخلية) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة هذا التأثير (− 0.03).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (0.568) لمتغير لإعادة هندسة عمليات الأعمال كانت أكبر من 0.05 فإن قيمة المعامل التي تم التوصل اليها لا تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة الصفرية ورفض البديلة أي لا يوجد أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية.

وتختلف النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة Tsai et al., (2010) التي أظهرت نتائجها أن إعادة هندسة عمليات الأعمال في المنظمة تؤدي إلى نجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة بشكل ينعكس على توفير تكامل لإجراءات العمل، وإكساب المنظمة ميزة تنافسية، وتحسين الانتاجية. ومن الممكن تفسير النتيجة الحالية بناءً على اتجاهات أفراد عينة الدراسة في الإجابة على الفقرات الخاصة بهذا المجال، والتي قد ترتبط بعدم فهم كاف لفقرات هذا المتغير، أو نتيجة لاقتناع أفراد العينة بعدم أهمية الأثر الذي تلعبه إعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

النتائج:

1. أظهرت النتائج أن مستويات كلاً من توافق عمليات المنشأة، ومستوى دعم الإدارة العليا، ومستوى إعادة هندسة عمليات الأعمال كانت متوسطة، وهو ما يؤكد اهتمام القطاع النفطي الكويت بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة في أعماله.
2. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات كان مرتفعاً، وهذا يوضح أثر تكنولوجيا المعلومات في دعم نظم تخطيط موارد المنشأة كأحد أهم ركائز هذه النظم التي تقوم بمجملها على تكنولوجيا المعلومات.
3. كما أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية الرقابة الداخلية كان متوسطاً، وقد يرتبط هذا الأمر بالمستوى المتوسط الذي حققته نظم تخطيط موارد المنشأة.
4. كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

5. كما أظهرت النتائج وجود أثر لكل من توافق عمليات المنشأة، ودعم الإدارة العليا، وكفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات في فاعلية الرقابة الداخلية، وعدم وجود أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة اهتمام إدارات الشركات النفطية بإعادة هندسة عمليات الأعمال، وذلك نظراً لما أظهرته النتائج من عدم وجود أثر لإعادة هندسة عمليات الأعمال في فاعلية الرقابة الداخلية.
2. أهمية الحرص على رفع مستوى تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة في الشركات النفطية العاملة في القطاع النفطي الكويتي، نظراً لما أظهرته النتائج من مستوى متوسط لهذه النظم يجب العمل على رفعه.
3. أهمية تدريب الموظفين العاملين في الأقسام المالية في الشركات النفطية الكويتية على نظم تخطيط موارد المنشأة وأبعاد هذه النظم، نظراً لأهميتها البالغة في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.
4. أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول نظم تخطيط موارد المنشأة وأبعادها المختلفة.
5. محاولة الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل المعنيين في القطاع النفطي الكويتي نظراً لما أظهرته النتائج من أثر لنظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

بركات، عبد الله (2011) **قياس أثر تطبيق تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في البورصة السعودية**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 13-14 ديسمبر/كانون أول، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر.

بوتين، محمد (2005) **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الجربوع، يوسف (2007) فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونين وطرق معالجة هذه الفجوة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، 12 (2): 367-380.

جمعة، أحمد (2009) **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

الحلتة، طارق (2013) **العوامل المؤثرة في نجاح نظم تخطيط موارد المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

الدجني، إياد (2013) أنموذج مقترح لإعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة الجامعة الإسلامية، **مجلة جامعة دمشق**، 29 (1): 317-355.

دحدوح، حسين (2008) دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 24 (1): 249-283.

الدوغجي، علي، والخيرو، ايمان (2012) تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (6): 255-278.

ستينبارت، بول، ورومني، مارشال (2009) **نظم المعلومات المحاسبية**، الكتاب الأول، تعريب الدكتور قاسم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض.

سرايا، محمد (2007) **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري المعايير والقواعد**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

سلمان، عامر (2008) أثر تكامل (ERP) مع نظم المعلومات المحاسبية لتعزيز سلسلة العرض، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد السابع عشر، 251-274.

سلامة، عمرو (2014) **نظم الرقابة الداخلية الخاصة بقطاع المستشفيات والمنشآت الصحية،** منشورات الألوكة، القاهرة.

سلمان، عامر (2008) أثر تكامل (ERP) مع نظم المعلومات المحاسبية لتعزيز سلسلة العرض، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،** العدد السابع عشر، 251-274.

شتيوي، أيمن (2007) دراسة استكشافية لتأثير تطبيق نظم موارد المشروع على ممارسات المحاسبة الإدارية ودور المحاسبين الإداريين في منشآت الأعمال السعودية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،** جامعة الاسكندرية، 2 (3): 1-48.

الصبان محمد (2003) **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،** الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

الصواف، محمد (2011) أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، **مجلة التقني،** 24 (9): 1-21.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عب الرحمن، وعبد الحق، كايد (2011) **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه،** دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

عصيمي، زكي (2011) أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة عملية التقرير المالي بالتطبيق على منشآت الاعمال السعودية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل،** 2 (1): 485-555.

الفاعوري، أسماء (2012) **أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

قاسم، عبد الرزاق (2006) **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

لطفي، أمين (2007) **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.

محمود، رأفت، وكلبونة، أحمد، وزريقات، عمر (2011) **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

المطارنة، غسان (2006) **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

مندور، محمد (2011) **أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) على ممارسات المحاسبة الإدارية في منشآت الأعمال في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر.

نسمان، إبراهيم (2009) **دور إدارات التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

نظمي، ايهاب، والعزب، هاني (2012) **تدقيق الحسابات: الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

نقاز، أحمد (2008) **التدقيق الداخلي كأداة فعالة في اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية**، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، الجزائر.

هلدني، آلان، والغبان، ثائر (2009) دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، **مجلة علوم إنسانية**، 7 (45): 1-39.

الوردات، خلف (2006) **التدقيق الداخلي**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Business Software (2010) **Top 20 ERP Software Vendors Revealed**, Edition Report, http://www.business-software.com/erp.

Cedric, A. (2009) **Exploring the Effectiveness of ERP Integration towards Managerial Performance: Case Study**, Unpublished Doctoral dissertation, Capella University, Minneapolis, Minnesota, USA.

Cheng, E., & Wang, Y. (2006) **Business Process Reengineering And ERP Systems Benefits**, Proceedings of the 11th Annual Conference , Hong Kong.

Davenport, T., & Short, J. (1990) The New Industrial Engineering: Information Technology and Business Process Redesign, **Sloan Management Review**,31 (4): 11-16.

DeZoort, F. (2004) An Investigation of Audit Committees' Oversight Responsibilities, **ABACUS**, 33(2): 208-227.

Elbardan, H. (2014) **Enterprise Resource Planning Systems Implementation and the Implications for the Internal Audit Function**, unpublished doctoral thesis, Brunel University, UK.

Garg, A. (2010) **Impact of Enterprise Resource Planning on Organizational Productivity in an Information Technology Organization**, Unpublished Doctoral dissertation, Walden University, USA.

Garg, P., & Garg, A. (2013) An Empirical Study on Critical Failure Factors for Enterprise Resource Planning Implementation in Indian Retail Sector, **Business Process Management Journal**, 19 (3).

Green, D. (2004) Canadian Audit Committees and their Contribution to Corporate Governance, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 3 (2): 135-151.

Harrison, J. (2004) **Motivations for Enterprise Resource Planning (ERP) System Implementation in Public Versus Private Sector Organizations**, unpublished PhD Dissertation, University of Central Florida, Orlando, Florida, USA.

HassabElnaby, H., Hwang, W., & Vonderembse, M. (2012) The Impact of ERP Implementation on Organizational Capabilities and Firm Performance, **Benchmarking: An International Journal**, 19 (4-5): 618-633.

Hong, K., & Kim, Y. (2002) The Critical Success Factors for ERP Implementation: An Organizational Fit Perspective, **Information & Management**, 40 (1): 25-40.

Hsiung, H., & Wang, J. (2014) Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System: An Empirical Study in Taiwan, **International Business Research**, 7 (4): 31-43.

Ifinedo, P. (2008) Impacts of Business Vision, Top Management Support and Externdal Expertise on ERP Success, **Business Process Management Journal**, 14 (4): 551–568.

Institute of Internal Auditors (2009) **Code Of Ethics**, IIA, Florida, USA.

Kraemmergaard, P., & Rose, J. (2002) Managerial Competences for ERP journeys, **Information Systems Frontiers**, 2 (4): 199-212.

Saini, S., Nigam, S., & Misra, S. (2013) Identifying Success Factors for Implementation of ERP at Indian SMEs: A Comparative Study with Indian Large Organizations and the Global Trend, **Journal of Modeling in Management**, 8 (1): 103–122.

Sarkis, J., & Gunasekaran, A. (2006) Enterprise Resource Planning-Modeling and Analysis, **Asian Academy of Management Journal**, 11 (2): 229-232.

Soh, C., Sia, S., & Tay-Uap, J. (2000) Cultural Fits and Misfits: Is ERP a Universal Solution, **Communications of the ACM**, 43 (4): 47-51.

Soral, G., & Jain, M. (2011) Impact of ERP Systems on Auditing and Internal Control, **Research Journal of Social Science & Management**, 1 (4): 16-23.

Subramoniam, S., Tounsi, M., & Krishnankutty, K. (2009) The Role of BPR in the Implementation of ERP Systems, **Business Process Management Journal**, 15 (5): 653-668.

Swan, J., Scarbrough, H., & Preston, J. (1999) **Knowledge Management: the Next fad to Forget People**, 7th European Conference on Information Systems, Copenhagen, Denmark.

Tsai, W., Chen, S., Hwang, E., & Hsu, J. (2010) A Study of the Impact of Business Process on the ERP System Effectiveness, **International Journal of Business and Management**, 5 (9): 26-37.

Vaassen, E. (2005) **Accounting Information Systems**, John Wiley & Sons Inc., USA.

Wang, E., Shih, S., Jiang, J., & Klein, G. (2008) The Consistency Among Facilitating Factors and ERP Implementation Success: A Holistic View of Fit, **Journal of Systems and Software**, 81 (9): 1609-1621.

Weber, R. (1999) **Information Systems Control and Audit**, Pearson Education Inc., USA.

Wilkinson, J., Cerullo, M., Raval, V., & Wing. B. (2000) **Accounting Information Systems: Essential Concepts and Applications**, 4th Edition, John Wiley & Sons Inc., New Jersey, USA.

الملاحـــق

ملحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

حضرة الفاضل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالب بإعداد رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة آل البيت وعنوانها:

"**أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع النفطي الكويتي**"

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

ولكم الشكر والتقدير واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

عادل الدوسري

aamg111@hotmail.com

أولاً: البيانات الديموغرافية للمجيبين

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

1- العمر:

☐أقل من 30 ☐ 30-39 ☐40-49 ☐50 فأكثر

2- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ماجستير ☐ دكتوراه

3- التخصص:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐اقتصاد ☐أخرى (يرجى ذكرها)

4- الخبرة العملية:

☐ أقل من 6 ☐ 6-10 ☐11-15 ☐16 فأكثر

5- الشهادات المهنية:

☐ CPA ☐ CIA ☐ CMA ☐لا يوجد

ثانياً: الاستبانة

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة من وجهة نظرك

المحور الأول: نظم تخطيط موارد المنشأة

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	توافق عمليات المنشأة					
1	تلبي العمليات المبنية داخل نظام تخطيط موارد المنشأة جميع الاحتياجات المطلوبة من قبل العمليات التنظيمية					
2	تدفق العمليات المبنية في نظم تخطيط موارد المنشأة تتوافق مع تدفق العمليات التنظيمية					
3	تتوافق تدفقات العمليات المبنية في نظام تخطيط موارد المنشأة مع ممارسات العمل في الشركة					
4	يسهل ربط نظام تخطيط موارد المنشأة بأنظمة المعلومات الأخرى في الشركة					
5	يتم نقل المعلومات بين كافة عمليات المنشأة بسرعة وسهولة من خلال نظام تخطيط موارد المنشأة					
	دعم الإدارة العليا					
6	توفر الإدارة العليا في الشركة الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة					
7	تلتزم الإدارة العليا في الشركة في تعيين أفراد فريق تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة					
8	تحفز الإدارة العليا العاملين على استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة					
9	تسعى الإدارة العليا لتوفير تمويل مستقر لتطوير نظم تخطيط موارد المنشأة وكافة أنشطته التشغيلية					
10	تحدد الإدارة العليا أولويات نماذج نظم تخطيط موارد المنشأة المراد					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	تطبيقه					
11	تراقب الإدارة العليا المهام المتعلقة بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة					
	كفاءة قسم تكنولوجيا المعلومات					
12	يمتلك قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة بنية تحتية فعالة قادرة على تشغيل نظم تخطيط موارد المنشأة					
13	يقدم قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة قواعد بيانات متاحة لجميع المستخدمين لتقوية مستوى تبادل المعلومات وتكاملها					
14	يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات لتحسين سرعة نقل الشبكات لتلائم متطلبات نظم تخطيط موارد المنشأة					
15	يتمحور الهدف الرئيس حول امتلاك بنية تكنولوجية تحتية ذات جودة وموثوقية عالية					
	إعادة هندسة عمليات الأعمال					
16	يتطلب تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة إعادة التوجيه الاستراتيجي للشركة					
17	تقوم الشركة بتحديد مشاكل الأداء بهدف تحسينها خلال تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة					
18	تقوم الشركة بعملية إعادة هندسة عمليات الأعمال بشكل منتظم					
19	تقوم الشركة بعملية إعادة هندسة عمليات الأعمال بشكل كفؤ					
20	تؤدي عمليات الأعمال الجديدة الناجمة عن إعادة هندسة عمليات الأعمال إلى تحقيق نتائجها المرجوة					
21	تتبع الشركة استراتيجية التغيير الجذري في إعادة هندسة عمليات الأعمال					

المحور الثاني: فاعلية الرقابة الداخلية

م	درجة الموافقة / الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تتم إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية في الشركة بشكل دوري					
2	تتم مقارنة إجراءات الرقابة المطبقة في الشركة مع إجراءات الرقابة المناظرة في الشركات المماثلة					
3	تمثل المقومات الادارية للرقابة الحد الادنى اللازم توافره لضمان وجود نظام رقابة داخليةٌ فعال					
4	تمثل المقومات المحاسبية للرقابة الحد الادنى اللازم توافره لضمان وجود نظام رقابة داخليةٌ فعال					
5	يتم تشكيل لجان تدقيق من اعضاء مجلس غير التنفيذيين والذين لديهم المام ومعرفة بأنشطة الوحدة					
6	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب الإدارية في الشركة					
7	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب المالية والتشغيلية في الشركة					
8	تشمل الرقابة الداخلية الفاعلة كافة الجوانب التشغيلية في الشركة					
9	تساهم المعلومات الملائمة والموثوقة بتكوين نظام رقابة داخلية فاعل من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموثوقة					
10	يقوم نظام الرقابة الداخلية الفاعل في الشركة بتقييم المخاطر بشكل مستمر					
11	وجود أنظمة معلومات واتصالات مناسبة في الشركة يعزز من فاعلية الرقابة الداخلية					
12	تتم دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة بهدف تحديد نقاط الضعف لضمان الفاعلية					
13	ضمان استقلالية نظام الرقابة الداخلية يساهم في زيادة فاعلية النظام					

ملحق (2)

أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

م	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة	جامعة آل البيت
2	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
3	الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
4	الدكتور محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
5	الدكتور سامي وهبة	جامعة الكويت
6	الدكتورة نادية جوهر	جامعة الكويت

ملحق (3)

شركات القطاع النفطي الكويتي

م	اسم الشركة	رمز الشركة
1	مؤسسة البترول الكويتية	KPC
2	الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	KUFPEC
3	الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	KPI
4	شركة بترول الكويت العالمية	KAFCO
5	شركة نفط الكويت	KOC
6	شركة البترول الوطنية الكويتية	KNPC
7	شركة نفط الخليج	KGOC
8	شركة صناعة البتروكيماويات	PIC
9	شركة خدمات القطاع النفطي	OSSC
10	شركة ناقلات النفط الكويتية	KOTC
11	شركة البتروكيماويات الكويتية	EQUATE